أسرة الشيخ إبراهيم (باشا)
ودورها العلمي والاجتماعي
في الإسكندرية
في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين
دراسة وثائقية

إعداد

د/ أشرف محمد حسن علي

أستاذ التاريخ الحديث المساعد

بقسم التاريخ بكلية اللغة العربية

بأسيوط- جامعة الأزهر

أسرة الشيخ إبراهيم (باشا) ودورها العلمي والاجتماعي في الإسكندرية في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، دراسة وثائقية

أشرف محمد حسن علي.
أستاذ التاريخ الحديث المساعد بقسم التاريخ بكلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر- مصر.
البريد الإلكتروني: Ashrafali.47@azhar.edu.eg

ملخص: تمتاز العلاقات بين مصر وجيرانها من دول المغرب العربي أجمع بالعمق والأصالة منذ القدم؛ ولا غرو فقد جمعت بين سكان المنطقة روابط متعددة، وكان وقوع مصر على طريق الحج المغاربي عاملاً من عوامل تقوية الروابط بينها وبين دول المغرب العربي، ولا شك أن عدداً من أهل المغرب العربي قد استطابوا الإقامة في مصر لفترة من الزمن قد تطول أو تقصر، كما أن بعضهم قد اختارها موطناً بديلاً لوطنه الأصلي لما وجده فيها من أسباب الرزق ورغد العيش.

وتعد أسرة الشيخ إبراهيم أنموذجاً مثالياً لمن استوطنها من الأسرات ذات الأصول المغربية، حيث مارست شتى أنواع النشاط الاقتصادي، وحققت ثروة كبيرة رفعتها إلى مصاف العائلات الكبرى في الثغر السكندري، وضمنت لما تملكه من أصول البقاء والدوام عن طريق وقفها وقفاً أهلياً أو خيرياً .

ولقد كان التعليم هو الشغل الشاغل لأفراد هذه الأسرة في أجيالها الثلاثة الأولى بصفة خاصة، فقد كانوا هم أنفسهم علماء متعمقين في علوم الشريعة، كما حرصواْ على نشر العلم الديني في الإسكندرية من خلال المساجد التي أنشأوها أو جددوها، ومن خلال ما أنفقوه من أموال في سبيل نشر هذا النوع من التعليم خلال ثلاثة أرباع القرن التاسع عشر، إلى أن تنبه الأزهر أخيراً إلى أهمية هذه المدينة وضرورة تواجده فيها لتنظيم أمور التعليم الديني هناك والإشراف على شؤونه، فكان أن أنشئت مشيخة علماء الإسكندرية

لتؤدي الدور الذي كانت تقوم به هذه الأسرة هناك .

ولم يكن فضل هذه الأسرة على المجتمع السكندري مقصوراً على الجانب العلمي فقط، بل شمل جوانب خيرية أخرى مثل المحافظة على إقامة الشعائر الدينية، وبناء الأسبلة، وإعانة الفقراء المحتاجين، وكلها نشاطات تخدم هذا المجتمع.

الكلمات المفتاحية: مصر – إبراهيم باشا – عمل خيري– اجتماعي – الإسكندرية.

حولية كلية اللغة العربية بإيتاي البارود (العدد الثالث والثلاثون)

"The Sheikh Ibrahim family (Pasha) and its scientific and social role in Alexandria in the nineteenth and early twentieth century, documentary study"

Ashraf Mohamed Hassan Ali,
Assistant Professor of Modern History, Department of History, Faculty of Arabic Language In Assiut, the University of Al-Azhar.
Email: Ashrafali.47@azhar.edu.eg

Abstract: The relations between Egypt and its neighbors from all over the Arabic Maghreb countries are distinguished and deep and original since ancient times; It is not surprising that the region's inhabitants brought together multiple ties, and the fact that Egypt was on the path of the Maghreb pilgrimage was a common factor in strengthening ties between it and the countries of the Maghreb. There is no doubt that some people of the Arab Maghreb have enjoyed residency in Egypt for a time that may be long or short, others have chosen it as a substitute for their native or origin country because of the livelihood and prosperity he found in it.

The family of Sheikh Ibrahim Anmunga is ideal for those who settled in it from families of Moroccan origin, as it practiced various types of economic activity, and achieved a great wealth that brought it to the ranks of the major families in Alexandria and guaranteed what they possess of the assets of survival and permanence by stopping them a civil or charitable endowment.

Education was the primary concern of the members of this family in its first three generations in particular. They themselves were in-depth scholars in the science of Sharia, and they were keen to spread religious knowledge in Alexandria through the mosques they established or renewed, and through the money they spent in order to This type of education was published during the three quarters of the nineteenth century, until Al-Azhar finally

paid attention to the importance of this city and the necessity of its presence in it. Organizing matters of religious education there and supervising its affairs, so the sheikhdom of Alexandria scholars was established to play the role that this family was playing there.

And the family's advantage over the Alexandrian community was not limited to the scientific side only, but also included other charitable aspects such as preserving the establishment of religious rites, building saplings, and helping the poor in need, all of which are activities that serve this community.

Key words: Egypt – Sheikh Ibrahim - charity work – societal– Alexandria .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الوجود المغاربي في مصر سابقٌ على العصور الحديثة، فمنذ القدم والاتصال بين البلدين لا ينقطع، وإن أخذ شكل الصدام والصراع حيناً، والوفاق والوئام أحياناً أخرى، فلما انتظم الإسلام البلدين استمر المغاربة في القدوم إلى مصر مدفوعين في ذلك بعوامل مختلفة لعل أبرزها: عدم وجود عوائق طبيعية أو حدود سياسية تمنع الانتقال من مكانٍ إلى آخر داخل الدولة الإسلامية التي ينظر إليها باعتبارها داراً واحدة هي " دار الإسلام، واستمر الحال على ذلك خلال العصور الحديثة، وفي ظل الوحدة الجغرافية التي تحققت للأقطار العربية جراء دخولها تحت السيادة العثمانية بحيث ضمن ذلك للعناصر العربية حرية الحركة والتنقل والإقامة في أي بلدٍ عربي خاضع للعثمانيين دونما شعور بالوحشة والاغتراب .

وقد تنوعت أشكال الوجود المغاربي في مصر: فمنهم من اتخذها معبراً أثناء توجههم إلى أداء فريضة الحج وبعد عودتهم منها، ومنهم من اتخذ منها مقراً لبعض الوقت لتلقي العلوم في مساجدها الكبرى أو لإلقاء الدروس فيها، ومنهم من اتخذ منها مقراً طوال الوقت مثل الأسر العربية التي حطت رحالها في مصر ومارست ألواناً شتى من النشاط الاقتصادي والعلمي والثقافي والاجتماعي، وقد اندمجت هذه الأسر في المجتمع المصري، وتمصرت بمضي الوقت، وإن ظلت – في غالبيتها – تعتز بأصولها المغاربية، وما فتئت في كل مناسبة تذكِّر بهذه الأصول رغم تماهيها الكامل في المجتمع .

ولعل أسرة " الشرايبي " ذات الأصول المغاربية والتي كانت تقيم في القاهرة تعد مثالاً ملائماً للأسر المغاربية التي استقرت في مصر ومارست النشاط الاقتصادي بأشكاله المتنوعة من تجارة والتزام واقتناء للدور والوكائل والحمامات والأراضي الزراعية، وحققت من خلال هذا النشاط أرباحاً وثروات

طائلة استخدمت في تحقيق راحة ورفاهية الأسرة، كما عاد بعضها بالنفع على المجتمع المصري من خلال ما كانت تقدمه هذه الأسرة الواسعة الثراء من إعانات للفقراء والمحتاجين، وكذلك رعايتها الحانية للحركة العلمية في مصر وتشجيعها المتواصل للعلماء والطلاب، فضلاً عما كان تؤدي إليه تجارتها المزدهرة من رواجٍ اقتصادي كان له مردوده على الحالة الاقتصادية للدولة بصفة عامة .

وتبدو أهمية هذه الأسرة، وعظم الأثر الذي تركته في تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي من خلال حرص المؤرخ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي (ت ١٢٤٠هـ / ١٨٢٥م) على تدوين أخبار هذه الأسرة في حولياته، وتتبع أحوالها لمدة تزيد على مائة وخمسين عاماً، بدأت بالحديث عن أول من اشتهر منها وهو محمد الشرايبي الكبير المتوفى عام ١١١هـ / ١٦٩٩م [١]، وانتهت بالترجمة لآخر من اشتهر من كبرائها وهو إبراهيم بن محمد الغزالي بن محمد داده الشرايبي المتوفى سنة ١٢٠٥هـ / ١٧٩١م [٢] . وقد وصف الجبرتي بيتهم بأنه " بيت المجد والسيادة والإمارة والتجارة " [٣]، وبأنه " بيت الثروة والمجد والعز والكرم " [٤] .

وتتشابه أسرة الشيخ " إبراهيم باشا " التي أقامت في الإسكندرية في فترة تالية مع أسرة الشرايبي التي كانت تقيم في القاهرة في عديدٍ من الوجوه، فكلتاهما من أصول مغاربية، وكلتاهما مارست نشاطاً اقتصادياً تعددت أوجهه ومناحيه، وكلتاهما قدمت خدمات جليلة للمجتمع في النواحي الاقتصادية

(١) "عجائب الآثار في التراجم والأخبار" طبعة بولاق، القاهرة ١٢٩٧هـ / ١٨٨٠م، جـ١، ص :٨٧ .
(٢) المصدر السابق، جـ ٣ ص: ٢١٣ .
(٣) المصدر السابق، جـ ١ ص: ١٧٦ .
(٤) المصدر السابق، جـ ٢ ص: ٢١٣ .

والاجتماعية والثقافية، ولكن ثمت ظاهرة تفردت بها أسرة الشيخ إبراهيم باشا، وهي الطابع العلمي، فهي أسرة علمية في المقام الأول، إذ كانوا في مجملهم فقهاء على المذهب المالكي، وآلت إليهم رئاسة الإفتاء على المذهب المالكي في الثغر السكندري، وإن كان ذلك لم يمنعهم من الجمع بين العلم والمال .

وأول ما لفت نظر الباحث إلى أهمية هذه الأسرة ونفاسة الدور الذي قامت به في مدينة الإسكندرية خلال القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين هو ما لاحظه من هيمنة هذه الأسرة على حركة التعليم الديني في الإسكندرية خلال الفترة الزمنية المذكورة، فعندما اتخذ الأزهر الشريف قراراً بإخضاع التعليم الديني في الإسكندرية لإدارته [١] اصطدمت إرادته هذه بمعارضة أسرة ذات بأسٍ شديد هي أسرة الشيخ إبراهيم باشا التي عطلت جهوده هناك، وقد لا نبالغ في القول إن نحن أكدنا أن إدارة الأزهر قد استعطفت هذه الأسرة مراراً [٢] لتقف إلى جانبها وتؤيد خطواتها التي تزمع القيام بها في سبيل إنشاء إدارة للتعليم الديني في الإسكندرية تنظم هذا النوع من التعليم وتجعله خاضعاً للقواعد المعمول بها في الجامع الأزهر ذاته . ولما تأكد لها نفور هذه الأسرة وعدم استعدادها للتعاون مع رجال الأزهر المكلفين بتنظيم شؤون التعليم الديني هناك فقد غدت مضطرة لأن تسقط من حساباتها إمكانية الحصول على معونة هذه الأسرة .

---

(١) كان ذلك في ٢٩ محرم ١٣٢١هـ (٢٧ أبريل ١٩٠٣م) حيث أصدر الخديو عباس حلمي إرادة سنية بهذا الخصوص بناء على رغبة من الشيخ سليم البشري شيخ الجامع الأزهر في ذلك الوقت . انظر: وثائق عابدين، عربي، الصادر الرسمي بقلم قرارات، س٥ / ١٤ سجل رقم (١) ص (٤) وبثقة رقم (٦)، تاريخ ٢٩ محرم ١٣٢١هـ (٢٥ أبريل ١٩٠٣م) إلى نظارة الداخلية .

(٢) انظر في ذلك بحثنا الذي أعددناه عن " مشيخة علماء الإسكندرية (١٩٠٣ – ١٩٠٨م / ١٣٢١هـ – ١٣٢٦هـ) والمنشور بمجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، العدد الواحد والثلاثون، الجزء الثالث ٢٠١٢م . ص: ٢٠١٢ وما بعدها .

وقد كان ذلك خطأ كبيراً من جانب أسرة الشيخ إبراهيم باشا؛ ذلك أن قدراً كبيراً من مكانتها في المجتمع السكندري قد اكتسبته بفضل رعايتها لطلاب العلم الديني هناك، أما وقد حرمت من هذه الرعاية نتيجة قيام الأزهر بهذا الدور بدلاً منها فقد كان ذلك إيذاناً بأفول نجم هذه الأسرة بحيث لم يتبق لها من أعمال الرعاية الاجتماعية إلا ما كانت تقدمه من معونات للفقراء والمحتاجين من خلال أوقافهم العامرة .

وأيا ما كان الأمر فإن الدور الذي لعبته هذه الأسرة في خدمة المجتمع السكندري قبل إنشاء "مشيخة علماء الإسكندرية" وبعد إنشائها أوجد لدى الباحث رغبة أكيدة في البحث في تاريخ هذه الأسرة ذات الأصول المغاربية باعتبارها مثالاً رائعاً لمتانة الروابط الاجتماعية التي كانت تربط مصر بجيرانها من الدول الإسلامية، فهذه أسرة مغاربية استوطنت مصر لفترة طويلة، واندمجت في المجتمع المصري، وأثرت فيه وتأثرت به، ومارست ألواناً شتى من العمل الاقتصادي، وربحت أموالاً طائلة، فأفادت نفسها وأفادت مجتمعها، وبمضي الزمن لم يتبق لها من أصولها الأولى إلا إشارات عابرة في أوراقها الرسمية إلى ذلك الأصل البعيد.

ولما كانت المصادر المعاصرة والمراجع لا تقدم شيئاً مذكوراً عن تاريخ هذه الأسرة – بل ربما لا تذكر من أخبارها إلا اللمم – فقد لجأ الباحث إلى استنطاق وقفيات أفرادها المحفوظة في أرشيف وزارة الأوقاف لعلها تبوح بشيء عنها، وقد أمكن من خلالها الوصول إلى كمٍّ لا بأس به من المعلومات عن الأسرة وأشهر أفرادها، وجهودها العلمية والاجتماعية في مدينة الإسكندرية لمدة تقترب من مائة عام، وهذا ما سنعرضه في الصفحات التالية:

أصول أسرة الشيخ إبراهيم باشا :

هي أسرة عريقة لها أيادٍ على العلم والعلماء، وكانت دورهم مقصد رجال العلم من مصر وغيرها، هكذا وصفها الدكتور عبد الوهاب عزام في

مجلة "الرسالة"[١] وكم كان موفقاً في هذا الوصف. وأول إشارة وردت في المصادر إلى هذه الأسرة كانت من المؤرخ الكبير عبد الرحمن الجبرتي، فقد ذكر في أحداث شهر المحرم من سنة ست وثلاثين ومائتين وألف (١٨٢١م)[٢] أن الشيخ إبراهيم الشهير بباشا المالكي بالإسكندرية قد قرر في درس فقهٍ له أن ذبيحة أهل الكتاب في حكم الميتة لا يجوز أكلها، وأن ما ورد من إطلاق في الآية [٣] فإنه قبل أن يغيروا أو يبدلوا في كتبهم .

وقد أثار هذا الرأي الفقهي الذي عُدَّ في حينه شاذاً وغريباً غضب علماء الثغر، فأنكروه واستغربوه من قائله، وناقشوا فيه الشيخ إبراهيم معلنين معارضتهم له فيما ذهب إليه، ورد هذا بأنه لم يكن يتقول هذا الكلام من تلقاء نفسه، بل إنه نقله عن شيخه علي الميلي المغربي [٤] الذي وصفه بأنه رجل وَرِعٌ موثوقٌ بعلمه ويقيم بالقاهرة، وسارع إبراهيم فأرسل إلى شيخه المغربي هذا يعلمه بالواقعة ويطلب منه المساندة، فألف العالم المغربي رسالة في هذا الخصوص في نحو الثلاثة عشر كراسة كما يقول الجبرتي، أطنب فيها في شرح أقوال من سلف من العلماء في هذه المسألة، وبسط القول في ما ورد في

(١) عدد رقم (٣٣٨) بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١٣٥٨هـ/ ٢٥ ديسمبر ١٩٣٩م. ص: ١٢. مقال للدكتور عبد الوهاب عزام بعنوان " مزارات الإسكندرية " .

(٢) " عجائب الآثار " جـ٤، ص: ٣١٦، ٣١٧ .

(٣) المقصود بذلك ما ورد في الآية الخامسة من سورة " المائدة " من قوله تعالى: {وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ}.

(٤) هو الشيخ علي بن محمد الميلي المغربي، نسبة إلى " ميله " قرب قسنطينة بالجزائر، سكن مصر وتوفى بها عام ١٢٤٨هـ / ١٨٣٣م . وله مؤلفات عدة، وكلها رسائل .
انظر: يوسف إليان سركيس: معجم المطبوعات العربية والمعربة، مطبعة سركيس، القاهرة ١٤٣٦هـ / ١٩٢٨م جـ٢، ص: ١٢٢٦ .
وكذلك: خير الدين الزركلي: " الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، طبعة: دار العلم للملايين، الطبعة الثانية عشرة، بيروت ١٩٩٧م . ٥ / ١١ .

مختلف المذاهب بشأنها، واعتمد قول الإمام الطرطوشي [1] في المنع وعدم الحل، ولم يفته أن يحمل في رسالته الطولى هذه على علماء زمانه وحكامه، ثم أرسل الرسالة إلى تلميذه إبراهيم باشا الذي قرأها على مسامع علماء الثغر السكندري، فاشتد إنكارهم على إبراهيم وشيخه المغربي، لاسيما " وأن أهل الوقت أكثرهم مخالفون للملة " كما يقول الجبرتي في كلمة لا يخفى مغزاها على كل متبصر بالأمور .

خرجت المسألة – إذن – من إطارها الفقهي الخالص واكتسبت بعداً سياسياً بعد أن وصلت بتفصيلاتها إلى مسامح محمد علي باشا الذي أمر الكتخدا بك [2] بأن يجمع مجلساً من العلماء لتحقيق المسألة وللرد على الرسالة المصنفة من قبل الشيخ علي المغربي . وقد كان الشيخ محمد

(١) وردت هذه الكلمة في طبعة بولاق لكتاب عجائب الآثار التي اعتمدنا عليها "الطرشوشي" (انظر: جـ٤، ص: ٣١٦) ومثل ذلك في طبعة المطبعة العامرة الشرقية، القاهرة ١٣٢٢هـ / ١٩٠٤م (جـ٤، ص: ٣٣٨) . ولكن الأصح " الطرطوشي " كما ورد في طبعة: دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ (جـ٣، ص: ٦٢٤) وطبعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، بتحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة ٢٠٠٣م (جـ٨ ص: ٤٩٠) وكذا طبعة: القدس ٢٠١٣م بتحقيق: شموئيل موريه (جـ٤، ص: ٣٧٠)، فالنسبة فيها إلى طرطوشه من بلاد الأندلس، والإمام المذكور هو: أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد القرشي الطرطوشي (ت ٥٢٠هـ / ١٢٦م) كان إماماً عالماً زاهداً عابداً متورعاً، قوالاً للحق، سكن الشام مدة ثم استوطن الإسكندرية وبها توفى، وبرع في الفقه مذهباً وخلافاً، وله في ذلك مؤلفات قيمة، عرف بآرائه المتشددة إزاء المخالفين حتى إنه صنف كتاباً في تحريم الجبن الذي يصنعه الروم.
انظر: ابن فرحون المالكي (٧٩٩ / ١٣٩٧م): " الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب " تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، طبعة: دار التراث، القاهرة، بدون تاريخ . جـ٢، ص: ٢٤٤ – ٢٤٨ . وكذلك: يوسف إليان سركيس: "معجم المطبوعات" جـ٣، ص: ١٢٣٩ .

(٢) الكتخدا بك: هو الذي ينوب عن الباشا ويحكم مصر في غيابه .
راجع: هيلين آن ريفلين: " الاقتصاد والإدارة في مصر في القرن التاسع عشر " ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسيني، طبعة: دار المعارف، القاهرة ١٩٦٨م . ص: ٤٣١، ٤٣٢ .

العروسي[1] منصفاً حين شهد شهادة حق أمام الكتخدا بك في ذمة الشيخ علي، فقال عنه: " إنه رجلٌ من العلماء تلقى العلم عن مشايخنا ومشايخهم، لا ينكر علمه وفضله، وهو منعزلٌ عن خلطة الناس " إلا أنه عاد وقال: " إنه حاد المزاج وبعقله بعض خلل " وطلب من الكتخدا أن يمنح العلماء فرصة الاجتماع بالشيخ المذكور وذلك لمناقشته في آرائه التي اعتبرت شاذة لعله يذكر أو يخشى فلا يعود إلى ترديدها والمجاهرة بها، فيعكر بذلك صفو السلم المجتمعي، فسمح له الكتخدا بذلك .

وجهت الدعوة للشيخ علي المغربي لحضور مناظرة علنية تُعقَد بخصوص هذه المسألة، وهنا بات واضحاً كم كانت نظرة الشيخ العروسي في هذا العالم المغربي – حاد المزاج سيء الطبع – ثاقبة وفي موضعها الصحيح، فقد أجاب الشيخ المغربي على الدعوة الموجهة له بأنه لا يتناقش مع الغوغاء، وإذا كان ذلك محتوماً فليكن في مجلس خاص مقصورٍ على الشيخ محمد الأمير[2] كمناظِر له..

---

(١) هو الشيخ محمد بن أحمد بن موسى بن داوود العروسي الشافعي الأزهري، من أسرة علمية تولى أفرادها منصب " شيخ الأزهر " غير مرة، توفى سنة ١٢٤٤هـ .
انظر: الكتاني: عبد الحي بن عبد الكبير: (ت ١٣٨٢هـ – ١٩٦٢م): " فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات " تحقيق: إحسان عباس، طبعة: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٢م . جـ٢، ص: ٨٢٦ .

(٢) هو الشيخ محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر الأزهري (ت بعد سنة ١٢٥٣هـ / ١٨٣٧م) المعروف بالأمير الصغير، تمييزاً له عن والده الذي عرف بالأمير الكبير، أصولهم من المغرب، برع هو ووالده في الفقه على مذهب الإمام مالك، قال عنه الجبرتي أثناء ترجمته لوالده: " وخلف ولده العلامة النحرير الشيخ محمد الأمير، وهو أحد الصدور كوالده، يقرأ الدروس ويفيد الطلبة ويحضر الدواوين والمجالس العلمية " ولم يعرف له تاريخ وفاة .
انظر: " عجائب الآثار " جـ٤ ص: ٢٨٦ (طبعة: بولاق) .
وانظر كذلك: محمد بن محمد بن مخلوف: " شجرة النور الزكية في طبقات المالكية " القاهرة ١٣٤٩هـ . ص: ٣٦٤ .

وبضمانة كل من الشيخ حسن العطار[١] والشيخ حسن القويسني [٢] كَمُحَكِّمَين للمناظرة، إذ كان يتهم الشيخ الأمير بأنه لا يحسن النقاش والجدال أو كما قال في حقه: " يناقشه ويشن عليه الغارة " .

ولما لم يكن مقبولاً هذا الطعن في حق الشيخ الأمير من جانب الشيخ علي المغربي، ومرفوضاً من قبل أقرانه من علماء الأزهر فقد تقرر إحضار الشيخ المغربي قهراً عنه وإجباره على حضور المناظرة، ولكن هذا الأخير سبق الجميع بالفرار من منزله، فكتب العلماء محضراً بالواقعة أكدوا فيه أن الشيخ المغربي لم يكن على صواب فيما ذهب إليه في حرمة ذبيحة أهل الكتاب، وما امتناعه عن حضور المناظرة مع العلماء، وما هروبه واختفاؤه على هذا النحو إلا لكونه على خلاف الحق، إذ لو كان على الحق ما اختفى ولا هرب، وترك العلماء مسألة البت في أمره وأمر تابعه الشيخ إبراهيم باشا لمحمد علي باشا الذي كان قد وصل لتوه إلى القاهرة قادماً من الإسكندرية، فأمر محمد علي بنفي الشيخ إبراهيم باشا إلى بنغازي، بينما لم يظهر أثرٌ للشيخ علي المغربي ذي المزاج الحاد وصاحب غريب الآراء[٣].

---

(١) الشيخ حسن بن محمد العطار الشافعي الأزهري، عالمٌ وأديبٌ وشاعرٌ، ولد بالقاهرة ونشأ بها، وأقام زمناً في دمشق، وتولى مشيخة الأزهر، توفى بالقاهرة سنة ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م .
راجع ترجمته في: عبد الرازق البيطار (ت: ١٣٣٥هـ): " حلية البشر في تراجم وتاريخ القرن الثالث عشر " تحقيق: محمد بهجه البيطار، طبعة: دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م . جـ١، ص: ٤٨٩ – ٤٩٢ . وكذلك: علي مبارك: "الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة" طبعة: مركز تحقيق التراث، دار الكتب والوثائق القومية ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، مصورة عن طبقة بولاق ١٣٠٥هـ . جـ٤، ص: ٨٢ – ٨٥ .

(٢) برهان الدين حسن بن درويش بن عبد الله القويسني، عالم فاضل، ولي مشيخة الجامع الأزهر سنة ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م، توفى سنة ١٢٥٤هـ / ١٨٣٨م .
ترجمته في: خير الدين الزركلي: " الأعلام جـ٢، ص: ١٩٠ .

(٣) انظر المسألة بتفاصيلها في: عبد الرحمن الجبرتي: " عجائب الآثار "جـ ٣ ص: ٣١٦، ٣١٧ .

وسواء نفذ قرار إبعاد الشيخ إبراهيم باشا عن الإسكندرية إلى بنغازي أم لم ينفذ؛ فإن من الثابت لدينا أن غيبة الرجل عن الثغر السكندري – إن كانت قد وقعت – لم تطل كثيراً، فقد وجدناه في الإسكندرية عام ١٨٢٤م (١٢٤٠هـ) –وبعد ثلاث سنواتٍ من الواقعة – يشيد مسجده المعروف باسمه، والذي سنتحدث عنه بعد قليل.

وبعيداً عن مسألة صحة الرأي الذي تبناه إبراهيم باشا مع استاذه الشيخ علي المغربي أو عدم صحته لمخالفته لما هو متفق عليه من آراء الفقهاء؛ فإن قدرة الرجل على الجهر بهذه الآراء التي تتعارض مع الأجواء والتيارات الفكرية التي تبناها الساسة في ذلك العصر والتي لخصها الجبرتي في جملته الموجزة المعبرة التي أوردناها سلفاً توحي بما كان عليه الرجل من قوة الشخصية، وجرأة في البوح بما كان يعتقد أنه الحق غير مبالٍ بما يمكن أن يجره عليه ذلك من وبالٍ وخسران تجسد في الحكم بنفيه خارج القطر المصري.

من خلال هذا النزاع الفقهي ظهر اسم الشيخ إبراهيم باشا لأول مرة في أهم وأشهر مصادر تاريخ مصر في عصورها الحديثة، وقد كانت الأخيرة كذلك؛ ذلك أن عبد الرحمن الجبرتي لم يعد إلى ذكر ما كان من أمر الرجل مرة أخرى حتى نهاية تاريخه، ولكن وثائق الأسرة المحفوظة في أرشيف وزارة الأوقاف قدمت معلومات قيمة عن الرجل .

قالت عنه إنه: "مولانا الذي جمع من الفضائل تليدها وطريفها[(١)]، ورفل في برودها ومطاريفها [(٢)]، وأشرق في سماء الفضل شهابه، الإمام

---

(١) التليد: كل مالٍ قديمٍ يورث عن الآباء، ونقيضه الطارف، وهو المال المستحدث . انظر: جمال الدين بن منظور ت ٧١١هـ / ١٣١١م: " لسان العرب " طبعة: دار الحديث، القاهرة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م . جـ١: ص: ٦١٦، مادة: " تلد " جـ٥ ص: ٥٨٧ مادة " طرف " . والمعنى أن الشيخ إبراهيم باشا قد جمع بين الفضائل التي ورثها عن آبائه وأجداده، والأخرى التي تحلى بها واكتسبها من تلقاء نفسه .

(٢) البرود: البُرْد من الثياب: ثوب فيه خطوط . والمطاريف: جمع مطرف – بضم الجيم وفتحها – وهو ثوب مربع من خزٍّ له أعلام أي خطوط .
انظر: المصدر السابق، جـ٢، ص: ٣٧٨ مادة " بَرَد " وكذلك جـ٥ ص: ٥٩١ مادة " طرف " والمعنى أنه قد حاز الفضائل من كل لون .

الفهامة الأوحد، والشهاب العلامة الأمجد، حضرة الأستاذ الهمام، علامة الأعلام، من أقرت له العلماء بالاعتراف، واتفقت الفضلا على أنه إمام وقته بلا خلاف، بدر الفضايل الذي تنيرت كواكبها من هالاته، وروض الفصايل التي تجبى ثمراتها من زهراته، الأستاذ المعظم، الشيخ إبراهيم باشا ابن المرحوم في سبيل الله الحاج عبد الله باشا، ابن المرحوم علي باشا، المغربي، التاجوري(١)، السقهراصي (٢)، الجزايرلي (٣)، مفتي السادة المالكية بثغر

(١) وزارة الأوقاف، إدارة الأوقاف والمحاسبة، قسم الحجج والسجلات، ملفات التولية، ملف رقم ٧١٨٦، حجة ضم وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا لجهة وقف الشيخ إبراهيم باشا، بتاريخ أول محرم ١٢٦٠هـ / ٢٢ يناير ١٨٤٤م ص: ٢٢ . والنسبة هنا إلى " تاجورة " وهي بلدة من بلاد طرابلس الغرب القديمة، ما زالت معروفة بهذا الاسم، وتقع في الجنوب الشرقي من مدينة طرابلس، بالقرب منها، وصفها التجاني في رحلته بأنها: " قرية كبيرة عامرة " .
انظر: عبد الله بن محمد التجاني ت ٧٢١هـ / ١٣٢١م: " تقييد الرحلة " تحقيق: حسنى حسن عبد الوهاب، المطبعة الرسمية، تونس ١٩٥٨م / ١٣٧٨هـ . ص: ٣٠٧، وانظر كذلك: الطاهر أحمد الزاوي: " معجم البلدان الليبية " مكتبة النور، طرابلس الغرب ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م . ص: ٥٧ .

(٢) نسبة إلى سوق أهراس، وهي بلدة جزائرية تقع في أقصى الطرف الشمالي الشرقي من الجزائر، على الحدود بينها وبين تونس، وقد أصبحت ولاية بمقتضى التقسيم الذي وضع عام ١٩٥٦م أثناء فترة الاستعمار الفرنسي للبلاد .
راجع: محمد الهادي لعروق، سمير بوريمة: " أطلس الجزائر والعالم " طبعة: دار الهدى، الجزائر، بدون تاريخ . ص: ٣٣ .

(٣) وزارة الأوقاف، إدارة الأوقاف والمحاسبة، قسم الحجج والسجلات، ملفات التولية، ملف رقم ٥٧٢٠، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا بتاريخ ١١ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٠ مارس ١٨٩٢م . ص: ٨٧٧ وانظر كذلك: ملف رقم ٥٧٢١، وفقيه محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٣ مارس ١٨٩٢م ص: ٩٣٧ .

الإسكندرية[١].

الأسرة – إذن – تعود في أصولها إلى بلدة سوق أهراس بالجزائر، وربما قضت الأسرة بعضاً من الوقت في تاجوره قبل أن يستقر بها المقام أخيراً في مصر، ومن هنا جاءت نسبته (التاجوري الجزايرلي) .

ولا يُعلم على وجه الدقة متى قدمت أسرة إبراهيم باشا إلى مصر واستقرت بها، ولكن اليقين الذي رسخ لدى الباحث أن ذلك الإرث الكبير الذي تركه والد الشيخ إبراهيم له، والثراء الواسع الذي كانت عليه الأسرة ما كان له أن يتكون في قصير زمن، ولكن في نفس الوقت فإن انحصار هذا الإرث في إبراهيم وزوجة أبيه وشقيقة له وبنت لأخيه المتوفى لا يشعر بأن العائلة قد أقامت على أرض الكنانة زمناً طويلاً قبل إبراهيم امتدت فيه فروعها وتشعبت جذورها، اللهم إلا إذا كان للأسرة فروع أخرى بخلاف الفرع الإبراهيمي لم تكن على قدر ثرائه وأثره في المجتمع، قد طواها الزمان، وأصبحت أثراً بعد عين شأنها في ذلك شأن فرع إبراهيم الآن .

كان لإبراهيم – إذن – زوجة أب توفى عنها والده، وأمٌّ متوفاة بعد أن أنجبت إبراهيم وعلى الذي توفى بدوره عن زوجتين أنجبت إحداهما بنتاً لم تلبث أن توفيت هي الأخرى، فانحصر إرثها في أمها وعمها إبراهيم باشا " انحصاراً شرعياً من غير شريك ولا حاجب"[٢].

وكان إبراهيم – على غرار والده – مقلالاً نذوراً – فلم يعقب سوى سليمان الذي وُصِف بأنه: " الشيخ الإمام، العلامة الهمام، أوحد الأفاضل

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٧١٨٩، حجة ضم وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا لجهة وقف الشيخ إبراهيم باشا بتاريخ أول محرم ١٢٦٠هـ / ٢٢ يناير ١٨٤٤م . ص: ٢٢ .

(٢) المصدر السابق، نفس الملف، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ إبراهيم باشا ابن الشيخ عبد الله باشا بتاريخ غرة محرم ١٢٤٠هـ / ٢٦ أغسطس ١٨٢٤م . ص: ٢٨ .

الكرام، مفيد الطالبين بإفهام، سيبويه زمانه، وفريد عصره وأوانه، المتصدر لإفادة العلوم، المحرر لمنطوقها والمفهوم، العلامة الشيخ سليمان باشا مفتي السادة المالكية بثغر الإسكندرية"[١] .

وكان سليمان أكثر أولاداً من سلفيه، فأنجب خمسة من الأولاد، كان منهم ثلاثة من العلماء الكبار من المتعمقين في دراسة الفقه: " حضرة العلامة الفاضل والعمدة الكامل"[٢] الشيخ محمود بن سليمان، والشيخ محمد بن سليمان، والشيخ أحمد بن سليمان الذي لقبوا جميعاً بلقب " باشا " الذي التحق بجدهم إبراهيم وبأبيهم سليمان . وقد تصدر الأوليان منهم الإفتاء في الثغر على المذهب المالكي، بينما كان أحمد ثالثهم "حنفي المذهب"[٣] وقد وصف بأنه "العالِم ..[٤] و "من ذوي الأملاك"[٥] و"من أعيان ثغر سكندرية"[٦] .

(١) المصدر السابق، نفس الملف، حجة ضم وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا لجهة وقف الشيخ إبراهيم باشا بتاريخ أول محرم ١٢٦٠هـ / ٢٢ يناير ١٨٤٤م . ص: ٢٢ .

(٢) المصدر السابق، نفس الملف، ملف رقم ٥٧٢١، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٣ مارس ١٨٩٢م . ص: ٩٣٧ .

(٣) المصدر السابق، نفس الملف، ملف رقم ٧١٨٦، صحة ضم وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا لجهة وقف الشيخ إبراهيم باشا بتاريخ أول محرم ١٢٦٠هـ / ٢٢ يناير ١٨٤٤م . ص: ٢٤ .

(٤) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢٠، وقفية وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد ابن الشيخ سليمان باشا بتاريخ ٢١ ذو الحجة ١٣٢٤هـ / ٤ فبراير ١٩٠٧م . ص: ٩١٥

(٥) المصدر السابق، نفس الملف، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا بتاريخ ٢١ محرم ١٣١٤هـ / ٢٢ ديسمبر ١٨٩٦م . ص / ٨٩٥ .

(٦) المصدر السابق، نفس الملف، وقفية وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد باشا ابن المرحوم الشيخ سليمان باشا بتاريخ ٢١ ذو الحجة ١٣٢٤هـ / ٤ فبراير ١٩٠٧م . ص: ٩١٢

وبجانب هؤلاء العلماء الثلاثة كان هناك الشيخ إبراهيم بن سليمان والشيخ حسن سليمان الذي توفى في حياة والده بعد أن أنجب الشيخ حسن بن حسن والشيخ علي بن حسن، وقد خلف هذا الأخير ثلاثة من الأبناء: محمد علي ومحمد عبد الكريم ومحمد عبد الوهاب، وقد توفى هذا عقيماً .

وفي الطبقتين الرابعة والخامسة من أسرة إبراهيم باشا كان عدد أفرادها يزيد باضطرادٍ كبير، وتصبح أكثر تجذراً وارتباطاً وانتشاراً في المجتمع المحيط بها، فقد أنجب الشيخ محمود بن سليمان ولداً وحيداً هو محمد سعيد، خلف هو الآخر ولداً وحيداً كذلك هو محمد نبيه، بينما أنجب الشيخ محمد بن سليمان أربعة من الأولاد هم: محمد علي أفندي ومحمد وهبي ومحمد حلمي ومحمد جلال . كما أنجب الشيخ أحمد بن سليمان – آخر إخوته وفاة – ثلاثة: عبد اللطيف أفندي والشيخ محمد إدريس والشيخ عبد الحميد الذي أنجب بدوره كلاً من: صبحي وسليمان . أما إبراهيم بن سليمان فقد أنجب الشيخ علي بن إبراهيم، وقد خلف هذا ولدين هما إبراهيم وعبد القادر[١].

أما نساء هذه الأسرة فلم يكن معروفاً منهن إلا من كن يتصلن اتصالاً مباشراً بأوقاف هذه الأسرة من ناحية المنح والإعطاء أو الحجب والحرمان، وليس ذلك بمستغرب على أسرة محافظة متدينة مثل أسرة الشيخ إبراهيم باشا أن تضرب حول نسائها حُجُباً من الستر والخفاء، وعلى أية حال فقد علمنا أن الشيخ سليمان بن إبراهيم كان متزوجاً من بنت خالته وهي الشريفة بنت الحاج بكر الحنش، وهي أم أولاده الخمسة المتقدمين[٢] . كما كان للشيخ محمود بن

(١) تم تلخيص ما ورد بخصوص أفراد أسرة إبراهيم باشا من عدة وقفيات خاصة بها محفوظة في أرشيف وزارة الأوقاف ومثبتة في مصادر البحث . وانظر: شجرة هذه الأسرة في الملحق الذي وضعناه في نهاية الدراسة .

(٢) وزارة الأوقاف، إدارة الأوقاف والمحاسبة، قسم الحجج والسجلات، ملفات التولية، ملف رقم ٧١٨٦، حجة ضم وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا لجهة وقف الشيخ إبراهيم باشا بتاريخ أول محرم ١٢٦٠هـ / ٢٢ يناير ١٨٤٤م ص: ٢٤ .

سليمان زوجة تدعي خدوجه بنت السيد سليم بن محمد الراكشي، وقد جعل لها نصيباً مفروضاً من ريع أوقافه [١]، وزوجته هذه هي أم بناته الثلاث: كنزة وسارة وسكينة، اللائي كان لهن أيضاً نصيبٌ من ريع أوقافه [٢] . كما كان للشيخ محمود زوجة أخرى تدعى نفيسة بنت الحاج محمد مصيلحي بن يوسف مصيلحي اشتركت معه في إيقاف بعض المستغلات لصالح مسجد عبد الرحمن القروي " الكائن بحارة المغاربة " [٣] .

كذلك كان للشيخ أحمد بن سليمان زوجة تسمى أمينة بنت داوود بن سليمان خطاب السكندري كان مجعولاً لها نصيب من ريع وقفه [٤]، وإن كان قد أُنقص منه بعضه في تغيير أدخله زوجها على حجج الوقف بما كان له من حقوق التغيير والتبديل، وكان ما أنقصه من نصيب زوجته موجهاً لإقامة الشعائر الدينية في مسجده الذي بناه في منطقة محرم بك [٥] . كما كان للشيخ أحمد هذا عدد من البنات هي: عزيزة وفاطمة [٦]، ثم خديجة التي كانت

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢١، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٣ مارس ١٨٩٢م . ص: ٩٥ .

(٢) المصدر السابق، ص: ٩٤٧ .

(٣) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢١ / ١، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل نفيسة بنت المرحوم محمد مصيلحي بتاريخ غاية شعبان ١٢٩٣هـ / ١٩ سبتمبر ١٨٧٦م . ص: ٩٦٤ .

(٤) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢٠، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا بتاريخ ١١ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٠ مارس ١٨٩٢م . ص: ٨٩١ .

(٥) المصدر السابق، نفس الملف، حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا لجهة وقفه بتاريخ ١٧ شوال ١٣١٨هـ / ٧ فبراير ١٩٠١م . ص: ٩٠١، ٩٠٢ .

(٦) المصدر السابق، نفس الملف، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا، بتاريخ ١١ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٠ مارس ١٨٩٢م . ص: ٨٨٨ . وكذلك وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا، بتاريخ ٢١ محرم ١٣١٤هـ / ٢٢ ديسمبر ١٨٩٦م . ص: ٨٩٦ .

مقربة منه ومشمولة بعطفه ورعايته وإحسانه؛ حتى إنه كافأها بأن منحها ضعف ما كان مقرراً لأخواتها من ريع الوقف[١]، وأخيراً ابنته السيدة حفيظة التي توفيت في حياة والدها، والتي كانت متزوجة من ابن عمها الشيخ علي بن حسن بن سليمان، ولسببٍ غير معلوم قرر الشيخ أحمد حرمان أولادها من زوجها من ريع أوقافه .

ولسبب غير مفهوم كذلك غضب الشيخ علي بنت ابنه عبد اللطيف أفندي ابن أحمد وحرمها أيضاً من ريع وقفه " هي وأولادها وجميع من تناسل منها"[٢].

كما كان للشيخ إبراهيم بن سليمان بنت تدعى: " زينب هانم " كانت متزوجة من عبد اللطيف بك بن أحمد باشا، ولطالما تسببت زينب هذه في متاعب جمة للأسرة؛ من بيعٍ متواصلٍ لممتلكاتها التي ورثتها عن والدها مما أجبر عمها الشيخ أحمد باشا على شراء هذه الممتلكات حتى لا تخرج عن حيازة الأسرة [٣]، ثم نزاعها مع المتنظر على وقف أبيها وأعمامها في ذلك الوقت وهو محمد سعيد ابن الشيخ محمود بن سليمان، وقد وصل هذا النزاع

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢٠، حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا لجهة وقفه بتاريخ ٢٠ شعبان ١٣٢٢هـ / ٢٩ أكتوبر ١٩٠٤م ص: ٩١٠ .

(٢) المصدر السابق، نفس الملف، حجة تغيير وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية في وقف الشيخ أحمد سليمان باشا ابن المرحوم الشيخ سليمان باشا بتاريخ ٣٠ شوال ١٣٢٤هـ / ١٦ ديسمبر ١٩٠٦م . ص: ٩٠٧ . وكذلك حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا لجهة وقفه بتاريخ ٢٠ شعبان ١٣٢٢هـ / ٢٩ أكتوبر ١٩٠٤م . ص: ٩١٠ .

(٣) المصدر السابق، نفس الملف، وقفية وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد باشا ابن المرحوم الشيخ سليمان باشا بتاريخ ٤ فبراير ١٩٠٧م / ٢١ ذو الحجة ١٣٢٤هـ . ص: ٩١٦ .

إلى أروقة المحاكم التي قضت ببيع الأعيان المتنازع فيها بخصوص الأوقاف المذكورة بالمزاد العلني لعدم إمكانية قسمتها، واضطر محمد سعيد بصفته الناظر على وقف والده إلى أن يشتري بعضاً من تلك الأعيان التي حكم ببيعها لجهة وقف والده الشيخ محمود باشا [١] .

من هؤلاء وأولئك جميعاً تكونت أسرة إبراهيم باشا على مدى خمسة أجيال متعاقبة منذ ظهورها لأول مرة في مصادر تاريخ مصر الحديث على رأس العقد الثاني من القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين . وأول ما يلاحظ على هذه الأسرة أنها كانت على قدرٍ كبيرٍ من الثراء سمح لها بأن تتبوأ مكاناً علياً في المجتمع السكندري، وبات ينظر لكبرائها باعتبارهم من أعيان الثغر . وقد جمعواْ هذا الثراء من طرق متنوعة: كامتلاكهم للعقارات الكثيرة والوكائل التجارية المتعددة والحمامات والأراضي الزراعية الواسعة التي قاموا بشراء الكثير منها من أملاك الميري[٢] عن طريق.. "مصلحة

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢١، حجة ضم وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمد سعيد باشا لجهة وقف والده الشيخ محمود سليمان باشا، بتاريخ ٨ شوال ١٣٣٧هـ / ٦ يوليو ١٩١٩م . ص: ٩٦٣، ٩٦٤ .

(٢) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢٠، وقفية وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد باشا ابن الشيخ سليمان باشا بتاريخ ٢١ ذو الحجة ١٣٢٤هـ / ٤ فبراير ١٩٠٧م . ص: ٩١٣ . وكذلك: وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا بتاريخ ١١ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٠ مارس ١٨٩٢م . ص: ٨٨٧ .

هذا وقد شرعت الحكومة منذ نهاية القرن التاسع عشر في بيع أراضي الدومين الخصبة على شكل مساحات صغيرة ؛ مما أدى لزيادة الإقبال على شراء تلك الأراضي، وخاصة من فئات متوسطي الملاَّك، أما أطيان الدومين التي كانت في حاجة إلى إصلاح فقد كانت تباع في مساحات كبيرة لشركات الأراضي بأثمان زهيدة لتتولى إصلاحها وإعادة بيعها للراغبين في الشراء، وقد بلغت نسبة ما تم بيعه من تلك الأراضي حوالي ١٣ ٪ من أراضي الدومين .

انظر: رءوف عباس حامد، عاصم الدسوقي: " كبار الملاك والفلاحين في مصر ١٨٣٧ – ١٩٥٢م " دار قباء للنشر، القاهرة ١٩٩٨م . ص: ٣٥ .

الدومين"[١]. وقد جمعواْ بين الثراء والعلم معاً، فقد كان أكثرهم علماء في الفقه المالكي، كما تبحرواْ في العلوم الدينية، ونجحواْ في توظيف المال لخدمة العلم، فاشتهرواْ بحب العلم، وشجعواْ على نشره، وحرصواْ على الأخذ بيد طلابه، وأنشأواْ العمائر الدينية لتدريسه، ورتبواْ بها أرباب الوظائف اللازمة لذلك من مدرسين وعلماء، وأوقفواْ عليها الأوقاف العامرة، مما جعل هذه العمائر تقوم في الإسكندرية بدورٍ مشابه للدور الذي يقوم به الأزهر بالقاهرة . كما أوقفواْ الكتب لطلاب العلم.

ويلاحظ كذلك على هذه الأسرة أنها ظلت تعتز بأصولها المغاربية فقد حرصواْ على النص في معظم حجج أوقافهم على أصلهم التاجوري أولاً ثم الجزايرلي بعد ذلك . على أن ذلك لا يعني أنهم عاشواْ بمعزلٍ عن المجتمع؛ بل اندمجوا فيه وصاهروه، فقد رأينا كبارهم يصاهرون أعيان هذا المجتمع من علماء وتجار وأرباب وظائف، وإن كانواْ قد حرصوا في نفس الوقت على الاحتفاظ بعلاقات وطيدة مع المغاربة الذين استوطنوا في الإسكندرية مثل إبراهيم أدهم أفندي ابن عمر الجزايرلي من أصحاب المعاشات [٢]، والذي كان على صلة وثيقة بالأسرة حتى أنه شهد على

(١) المقصود بمصلحة الدومين: مصلحة إدارة أملاك الحكومة، وقد أصدر الخديو إسماعيل أمراً بإنشائها في ٢٦ أكتوبر ١٨٧٨م، وقد اختصت بإجراء التصرفات اللازمة للوفاء بالقرض الذي عرف بقرض الدومين، من تأجير لأراضي الحكومة وبيعها، وقد نجحت المصلحة في إدارة أراضي الدومين، وأسهمت عن طريق بيع تلك الأراضي في تكوين غالبية الملكيات المتوسطة وجانب من الملكيات الكبيرة .
انظر: محمد فريد وجدي: " دائرة معارف القرن العشرين " طبعة: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٧١م . جـ٤ ص: ٩٤ مادة " دومين " وانظر كذلك: حمدي الوكيل: " ملكية الأراضي الزراعية في مصر خلال القرن التاسع عشر " طبعة: الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٧م . ص: ٤٨٥ .

(٢) وزارة الأوقاف، إدارة الأوقاف والمحاسبة، قسم الحجج والسجلات، ملفات التولية، ملف رقم ٥٧٢٠، وقفية وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد باشا ابن الشيخ سليمان باشا، بتاريخ ٢١ ذو الحجة ١٣٢٤هـ / ٤ فبراير ١٩٠٧م . ص: ٩١٢ .
وكذلك: حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية في وقف الشيخ أحمد سليمان باشا ابن المرحوم الشيخ سليمان باشا، بتاريخ ٣٠ شوال ١٣٢٤هـ / ١٦ ديسمبر ١٩٠٦م . ص: ٩٠٢ .

معظم الأوراق الرسمية الخاصة بالأسرة من عقودٍ ووقفيات وغيرها .

كما يلاحظ أخيراً أن الخلف في هذه الأسرة لم يكن على مستوى السلف لا في العلم ولا حتى في المحافظة على الأوقاف التي تركها لهم أجدادهم، فأهملواْ أصولها ولم يتعهدوها بالرعاية والاهتمام، حتى اندرس قدرٌ كبيرٌ منها بفعل الإهمال وعاديات الزمن .

دور الأسرة في الاهتمام بالتعليم الديني في الإسكندرية :

تبدو عناية أسرة إبراهيم باشا بالتعليم الديني من خلال المساجد التي أقامتها وأوقفت عليها الأوقاف الكثيرة لضمان ديمومة واستمرارية الحركة العلمية في هذه المساجد والتي تمثلت فيما يلي :

- المسجد الكبير الذي أنشأه إبراهيم باشا وعرف باسمه .
- جامع عمرو بباب سدره [١] والذي جدده إبراهيم باشا وعرف باسمه أيضاً .
- المسجد الذي بناه أحمد باشا في منطقة " محرم بك " .
- زاوية بسوق الحمارين أنشأها إبراهيم باشا .
- زاوية بحارة الإفرنج أنشأها إبراهيم باشا كذلك .

أما مسجد إبراهيم باشا فقد بناه الشيخ إبراهيم باشا عام ١٢٤٠هـ / ١٨٢٤م بمنطقة المنشية قبلي الثغر [٢]، وقد كان يعرف بالجامع الأنور، قال عنه علي مبارك: " وبه دروس العلم لا تنقطع، فهو في الإسكندرية كالأزهر في مصر " [٣] وقال: " إن أول ما أنشئ بالمنشية هو هذا الجامع ووكالة

(١) باب سدرة: أو باب العمود، وهو باب الشمس في القديم، أحد أبواب الإسكندرية الخمس التي كانت بسورها القديم .
راجع: علي مبارك: " الخطط التوفيقية " جـ٧، ص: ١١٨ .

(٢) هكذا حددت وقفية الشيخ إبراهيم باشا موقع الجامع وقت إنشائه .

(٣) علي مبارك: " الخطط التوفيقية "، جـ ٧، ص: ٩٥ .

محرم بك " [١] .

وقد كان ذلك المسجد بمثابة معهد ديني في الإسكندرية قبل أن يقوم الأزهر بإنشاء معهده الديني الأول هناك تحت سمي " مشيخة علماء الإسكندرية " ثم " معهد الإسكندرية الديني بعد ذلك . فقد أوجد فيه الشيخ إبراهيم حركة علمية مزدهرة قدر لها الاستمرار دون انقطاع لما يقارب الثمانين عاماً، وكان قوام هذه الحركة يعتمد على وجود عددٍ من المجاورين يتلقون التعليم الديني في المسجد المذكور، ويقيمون في غرفٍ مخصوصة بنيت لهم بأعلى ميضأة المسجد المذكور كان عددها ثماني عشرة غرفة، وكفل الشيخ إبراهيم لهؤلاء المجاورين توفير كافة وسائل الإعاشة من مأكل وملبس ومشرب طيلة إقامتهم في الغرف المذكورة حتى يتفرغواْ تماماً لطلب العلم .

ومتى علمنا أنه كان يقيم في كل غرفة من هذه الغرف ثلاثة من الطلاب كان ذلك يعني أن عدد الطلاب المجاورين في مسجد الشيخ إبراهيم باشا لم يكن ليقل عن أربعة وخمسين، إضافة إلى من كان يشاركهم في طلب العلم من المناطق القريبة من المسجد، ولا يحتاج إلى المجاورة الكاملة .

وقد كان يتوفر على تعليم هؤلاء وأولئك ثلاثة من العلماء مختلفي المذاهب، يدرسون لهم من الصبح إلى العصر ما هم في حاجة إلى دراسته في كل علمٍ من العلوم الشرعية . بالإَضافة إلى " مؤقت " يدرس علم الميقات في المسجد لمن يريد دراسته من المجاورين وغيرهم . كما تم توفير عالمٍ بوجوه القراءات المتواترة لتدريس علمي التجويد والقراءات للراغبين في ذلك [٢] .

وقد قيض إبراهيم باشا لضمان استمرارية هذه الحركة العلمية المزدهرة

---

(١) المصدر السابق، نفس الجزء، ص: ١٤٨ .

(٢) وزارة الأوقاف، إدارة الأوقاف والحاسبة، قسم الحجج والسجلات، ملفات التولية، ملف رقم ٧١٨٦، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ إبراهيم ابن الشيخ عبد الله باشا، بتاريخ غرة محرم ١٢٤٠هـ / ٢٦ أغسطس ١٨٢٤م . ص: ٢٩.

في مسجده العديد من الأوقاف المثمرة، ومن ريع هذه الأوقاف كان يصرف لكل واحدٍ من هؤلاء الثلاثة نفر من العلماء راتبٌ سنويٌ يبلغ عشرين ريالاً فرانسه[١]، ومثلهم في ذلك مدرس علمي التجويد والقراءات، بينما كان مدرس علم الميقات يحصل على ستة عشر ريالاً من ذات النوع، كما منح الجميع دون تمييز مبلغ أربعة ريالات سنوياً مقابل الكسوة، في حين خُصَّ العلماء الثلاثة الأوائل بالحصول على جراية يومية تبلغ ثلاثمائة درهم[٢] من الخبز[٣].

أما المجاورون فقد ضمنت أوقاف الشيخ إبراهيم لكلٍ منهم مبلغاً سنوياً يصل إلى ستمائة نصف فضة [٤]، فضلاً عن جراية يومية تبلغ مائة درهم من الخبز، وأخرى أسبوعية تشمل ما زنته عشرون درهماً من الأرز، وثلاثون من

---

(١) الريال الفرانسه: نوعٌ من النقد الأوروبي الفرنسي كان متداولاً في الأسواق المصرية في القرن التاسع عشر، وكان موضوعاً لمضاربات نقدية خطيرة، وكانت قيمته في ارتفاع مستمر .

راجع: عبد الرحمن فهمي: " النقود المتداولة أيام الجبرتي " بحث منشور ضمن كتاب " عبد الرحمن الجبرتي دراسات وبحوث " ندوة أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، إشراف: أحمد عزت عبد الكريم، طبعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦م . ص: ٥٧٨.

(٢) الدرهم في الموازين جزء من اثني عشر جزءاً من الأوقية، والوزن الشرعي للدرهم هو جرامان وسبعة وتسعون جزءاً من الجرام . أي أن الثلاثمائة درهم تعادل ٨٩١ جراماً .

انظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: " المعجم الكبير " الطبعة الأولى، القاهرة ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م . جـ٧، ص: ٢٨١ مادة " درهم " .

(٣) وزارة الأوقاف، إدارة الأوقاف والمحاسبة، قسم الحجج والسجلات، ملفات التولية، ملف رقم ٧١٨٦، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ إبراهيم بن الشيخ عبد الله باشا، بتاريخ غرة محرم ١٢٤٠هـ / ٢٦ أغسطس ١٨٢٤م . ص: ٢٩، استدراك بهامش الوثيقة .

(٤) نصف الفضة و"الباره" و"المؤيدي" و"الفضة" نقد تركي يمثل الوحدة النقدية الصغرى، وقيمته ١: ٤٠ من القرش .

انظر: عبد الرحمن فهمي: " نقود متداوله أيام الجبرتي " ص: ٥٧٣ .

العدس، وعشرة من السمن، وثلث الأقة[١] من اللحم، مع إمكانية إبدال العدس بالفول أو القمح متى كان ذلك ميسوراً . وأن يزاد للجميع في كل يومٍ من أيام رمضان عشرة دراهم من التمر للإفطار عليها . كما ضمنت لهم ستر أجسادهم بثوبٍ من القماش في الصيف، وجبة وزعبوط من الصوف في الشتاء. وكل ذلك مع ضمانة أكيدة بفرش غرفهم بالحصير، وتجديده كلما تعرض للبلى والتلف . وتوفير إضاءة في هذه الغرف للمطالعة والمذاكرة شرط إطفائها في وقت بعينه لغرض النوم .

وسُمِح للمجاورين من مديرية البحيرة وما يماثلها من المديريات في البعد عن الإسكندرية بأجازة تبلغ خمسة عشر يوماً من دون حرمانهم من استحقاقهم وقطع جرايتهم، بينما سمح لمن كان من مديرية الغربية وما يماثلها في البعد بخمسة وعشرين يوماً، أما أهل الشرقية والصعيد فقد طالت مسامحتهم إلى الشهر بتمامه، على أن يعاقب المتأخرون منهم عن هذه الآجال المحددة لهم بالحرمان من حقوقهم النقدية والعينية، وإحلال غيرهم محلهم في الاستحقاق والمجاورة حتى لو عاداْ بعد ذلك .

وشُجِّع المجاورون بكل وسيلة ممكنة على الاجتهاد في طلب العلم، فتقرر منح ثلاثة قروش لكل طالبٍ يتمكن من حفظ متن " الآجرومية"[٢] أو

---

(١) الأوقية – بضم الهمزة وتشديد الياء –: جزءٌ من اثني عشر جزءاً من الرطل المصري، وتزن اثني عشر درهماً .

راجع: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: " المعجم الوسيط " طبعة: دار المعارف، القاهرة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م . جـ١، ص: ٦٩، ٧٣٠ .

(٢) " المقدمة الآجرومية " أو " مقدمة في النحو " لأبي عبد الله محمد بن محمد بن داوود الصنهاجي الفاسي (ت ٧٢٣هـ) وهي مقدمة نافعة للمبتدئين، وتمتاز بوجازتها ووفائها بمعظم أبواب النحو، ولها شروحٌ كثيرة .

انظر: حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي): " كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون " طبعة: مكتبة المثنى، بغداد، بدون تاريخ: جـ١، ص: ١٧٩٦، ١٧٩٧ وكذلك: يوسف إليان سركيسن: " معجم المطبوعات " جـ١، ص: ٦ .

"السنوسية " [١] أو " السلم " [٢] في المنطق، أو " نور الإيضاح " [٣] أو " متن الأربعين النووية " [٤] في الحديث، أو " متن البيقونية " [٥] في المصطلح، أو ما يضاهي كل ذلك في المستوى في أي علمٍ من العلوم الشرعية أو اللغوية أو الكلامية . فإن حفظها جميعاً كان له عن كل واحدٍ منها ذلك القدر من المال.

---

(١) السنوسية الكبرى والصغرى كلتاهما لأبي عبد الله محمد بن يوسف التلمساني المشهور بالسنوسي (ت ٨٩٥هـ) والصغرى منهما مختصر مفيد تحتوي على جميع عقائد التوحيد

انظر: يوسف إليان سركيس: " معجم المطبوعات " جـ١ ص: ١٠٥٨ .

(٢) " السلم المرونق " لعبد الرحمن بن السيد محمد الصغير المشهور بالأخضري (ت ٩٨٣هـ) وهي منظومة في التفكير تبلغ نحو مائتي بيت، كان يحفظها المبتدئون في الأزهر .

انظر: ادوارد فنديك: " اكتفاء القنوع بما هو مطبوع من أشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية " مطبعة الهلال، القاهرة ١٣١٣هـ / ١٨٩٦م . ص: ٥٢ .

(٣) " نور الإيضاح " لحسن بن عمار المصري المتوفى سنة ١٠٩٦هـ، وهو في العبادات، وله شرح عليه سماه " مراقي الفلاح في شرح نور الإيضاح " وهو الكتاب الذي يدرسه أولاً قبل غيره المبتدئون من طلبة الجامع الأزهر في الفقه الحنفي .

راجع: حاجي خليفة: " كشف الظنون " جـ٢ ص: ١٩٨٢، وكذلك: ادوارد فنديك: " اكتفاء القنوع " جـ١ ص: ٥١ .

(٤) " الأربعون النووية " المنسوبة للحافظ محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) وهي في الحديث، وكل حديث منها قاعدة مهمة من قواعد الدين، اختارها من صحيح البخاري ومسلم محذوفة الأسانيد .

راجع: حاجي خليفة: " كشف الظنون " جـ١، ص: ٥٩، ٦٠ .

(٥) المنظومة البيقونية " في مصطلح الحديث للشيخ طه بن محمد بن فتوح البيقوني، محدث، أصولي، كان حياً سنة ١٠٨٠هـ / ١٦٦٩م .

راجع: عمر رضا كحالة: " معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية " طبعة: دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ . جـ٥، ص: ٤٤، وكذلك: يوسف إليان سركيس: " معجم المطبوعات " جـ١ ص: ٦١٩ .

أما من حفظ متناً من المتون الوسطى في مستواها في الفقه أو النحو أو مصطلح الحديث أو السيرة النبوية مثل: "الألفية" (١) أو "متن الكنز" (٢) أو "مختصر أبي جمرة"(٣) ونحو ذلك، فمكافأته ريال فرانسه، وإن حفظ الجميع يعطي ريالاً عن كل واحدٍ منها.

(١) ألفية وضعها أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الدمشقي (ت ٦٧٢هـ) المشهور بابن مالك، وهي في علم النحو، ولها عدة شروح، أشهرها شرح ابن عقيل المصري (ت ٨٦٩هـ) وهو من أشهر شروحها وأسهلها مادة، وشرح علي بن محمد الأشموني المصري (ت نحو ٩٠٠هـ) وهو أغنى شروحها مادة .

انظر: ادوارد فنديك: " اكتفاء القنوع " جـ١ ص: ١٠٠٦، ١٠٠٧ وكذلك: محمد الطنطاوي: " نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة " طبعة: مكتبة إحياء التراث العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م / ١٤٢٦هـ . ص: ٢٢٨ .

(٢) " كنز الدقائق " في الفروع للحافظ أبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي الحنفي (ت: ٧١٠هـ) وهو في الفقه الحنفي، وكان العلماء يعولون عليه في التدريس .

راجع: حاجي خليفة: " كشف الظنون " جـ٢ ص: ١٥١٥، وكذلك: ادوارد فنديك: "اكتفاء القنوع" ص: ٥٠.

(٣) مختصر في الحديث لأبي محمد عبد الله بن سعد بن أبي جمرة الأندلسي (ت ٦٧٥هـ) ذكر فيه أنه اتخذ من البخاري ما يزيد على ثلاثمائة حديث بحذف الأسانيد ما عدا راوي الحديث ليسهل حفظها، ثم شرحها وسماها: "جمع النهاية في بدء الخير والغاية". انظر: حاجي خليفة: "كشف الظنون" جـ١ ص: ٥٩٩ .

أما الفائقون والنابهون من الطلاب ممن قدروا على استظهار صعب المتون وعويصها في الفقه والنحو والمصطلح وغيرها مثل: "متن الشيخ خليل"(١)، أو "تنوير الأبصار" (٢) أو "جمع الجوامع" (٣) أو "التسهيل"(٤) أو ما ماثل ذلك من المتون الكبيرة فمكافأته ثلاثة ريالات من النوع المذكور، ومتى تعددت المتون المحفوظة تضاعفت المكافأة شرط أن يكون كل ذلك محفوظاً عن ظهر قلب .

ولا يستغرب ذلك الترغيب في حفظ المتون من ولاة الأمر القائمين على أمر التعليم في مسجد إبراهيم باشا، فطرائق التعليم في ذلك الوقت كانت

---

(١) متن في الفقه المالكي وضعه الشيخ ضياء الدين خليل بن إسحاق المصري (ت ٧٦٧هـ) حامل لواء المذهب في زمانه بمصر، تضمن متنه فروعاً كثيرة، واعتنى بشرحه كثير من العلماء.
راجع: حاجي خليفة: "كشف الظنون " جـ٢، ص: ١٦٢٨. وكذلك: يوسف إليان سركيس: معجم المطبوعات " جـ١ ص: ٨٣٥ .

(٢) " تنوير الأبصار وجامع البحار " لشمس الدين محمد بن عبد الله الغزي الحنفي (ت ٩٩٥هـ) رأس الفقهاء في عصره، قصده الناس للفتوى، وكتابه – سالف الذكر – في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة، وهو جليل المقدار، جم الفائدة، واشتهر في الآفاق .
انظر: حاجي خليفة: " كشف الظنون " جـ١ ص: ٥٠١ وكذلك: يوسف إليان سركيس: " معجم المطبوعات " جـ١ ص: ٦٤٢ .

(٣) " جمع الجوامع " في أصول الفقه لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي الشافعي (ت ٧٧١هـ) جمعه من زهاء مائة مصنف، وهو مشهورٌ وله شروحٌ كثيرة . أوصى به صاحب " أبجد العلوم " لمن يريد أن يشتغل بعلم " أصول الفقه " .
راجع: صديق بن حسن القنوجي (ت ١٣٠٧هـ): " أبجد العلوم والوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم " طبعة: دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٨م . جـ١، ص: ٣٦٨ وكذلك: يوسف إليان سركيس: " معجم المطبوعات جـ١ ص: ١٠٠٣ .

(٤) " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " في علم النحو لابن مالك صاحب الألفية المتقدم ذكره . انظر: محمد الطنطاوي: " نشأة النحو " ص: ٢٠٩ .

تحبب الاستظهار إلى الطلاب، دونما رغبة في تحفيزهم على إعمال الفكر أو البحث العلمي، حتى لقد راجت في ذلك الوقت المقولة المشهورة: " من حفظ المتون حاز الفنون " .

وعلى أية حال فقد فُوِّض أمر الإشراف على كل ما يتعلق بالتدريس في مسجد إبراهيم باشا إلى ولده الشيخ سليمان، يرى في ذلك رأيه بحسب المصلحة، فيعزل من يشاء ويولي من يشاء، ثم من بعده تكون المشيخة على الطلاب للأعلم فالأعلم من ذرية إبراهيم باشا، وإلا فلأعلم المدرسين في المسجد من العلماء .

وأُلْحِق بالمسجد مكتبان لتحفيظ الأطفال القرآن الكريم وتعليمهم القراءة والكتابة، واحدٌ للذكور والآخر للإناث، كانت غالبية مرتاديهما من اليتامى وأولاد العتقاء، وقد نال أولئك وهؤلاء حظهم من ريع أوقاف إبراهيم باشا من كساوي الصيف والشتاء، فضلاً عن مكافأة مقدارها ريالان فرانسة لكل من يحفظ القرآن منهم. أما المعلمون والعرفاء في المكتبين فقد كانت العناية بهم فائقة، إذ تقرر أن يمنح المعلم كل أسبوع خمسة أنصاف فضة عن كل يتيم يرتاد مكتب الذكور، وأولاد العتقاء حكمهم كحكم اليتامى في ما ذكر ولو كانت أصولهم أحياء، كما تقرر منح المعلم ريالاً واحداً عن كل يتيم يحفظ القرآن، وله أيضاً مثل ما يأخذه أحد المجاورين في المسجد من الطعام المرتب بشرط أن يلازم حضور مجلس العلم، فإن لم يلازمه فلا يستحق شيئاً، أما العريف فله نصف ريالٍ عن كل يتيم يحفظ القرآن، فضلاً عن كسوة الصيف والشتاء .

ومكتب الإناث كمكتب الذكور فيما رتب فيه لليتامى وما اشترط فيه من الشرائط سواء بسواء، وللمعلمة فيه ما للمعلم في مكتب الذكور، وإذا لازمت حضور مجلس العلم استحقت ما يستحقه أحد الطلاب من الطعام المقرر، غير أن لها من الكسوة ما يناسبها من الملابس، كما أن لكلا المكتبين فرشهما الملائم لهما على أن يجدد باستمرار . وإذا مات أحدٌ من اليتامى

المترددين على المكتبين أو أحد المجاورين في المسجد فتجهيزه على الناظر من ريع الوقف كذلك .

وبالإضافة إلى هذين المكتبين فقد أنشأ الشيخ إبراهيم باشا مكتباً ثالثاً لتعليم الأطفال في مكان قريب من جامع عمرو بباب سدره، وهو المسجد الذي جدده إبراهيم وعرف باسمه – كما مَرَّ – وأُلزِم إمام الجامع المذكور والذي كان يتقاضى راتبه من ريع وقف إبراهيم باشا بأن يعلم الأطفال في المكتب القرآن الكريم والخط العربي، على أن يكون شرطه في اليتامى كشرط المكتبين الأوليين، وأن يُوَفَر له من ريع الوقف ثلاثة مصاحف كبار لقراءة الأطفال فيها، على أن يكون تجليدها وترميمها وتجديدها إذا لزم الأمر من مال الوقف(١).

والذي يظهر أن إبراهيم باشا أراد أن يجعل من تعليم الأولاد في هذه المكاتب مرحلة أولية تؤهل الطلاب الذكور فيما بعد للمجاورة في مسجده الكبير الجامع .

وإتماماً للفائدة أنشئت مكتبة كبرى في الجامع أوقف فيها الشيخ إبراهيم باشا عدداً كبيراً من الكتب على من ينتفع بها من طلبة العلم (٢)، وقد كانت محتويات هذه المكتبة تتضاعف باستمرار مع مضي الوقت، حتى غدت مكتبة عامرة تحوي العديد من نفائس الكتب في مختلف فروع المعرفة، غير أنها تعرضت للإهمال بعد انزواء المسجد عن احتضان حركة التعليم الديني بالإسكندرية لصالح الأزهر الشريف منذ مطالع القرن العشرين، فقد أغلقت وزارة الأوقاف المكتبة مدة أربعين سنة كاملة دونما عناية، وكانت الأرضة قد فعلت فعلتها بالكتب، فأتلفت كثيراً منها، ووصف شاهد

(١) وزارة الأوقاف، إدارة الأوقاف والمحاسبة، قسم الحجج والسجلات، ملفات التولية، ملف رقم ٧١٨٦، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ إبراهيم ابن الشيخ عبد الله باشا، بتاريخ غرة محرم ١٢٤٠هـ / ٢٦ أغسطس ١٨٢٤م . ص: ٣٠.

(٢) المصدر السابق، نفس الملف، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا، بتاريخ غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ٥ يونيو ١٨٣٧م. ص: ١٨.

عيان ما حدث لهذه المكتبة العامرة بعد فترة الإغلاق المطولة هذه فقال: "رأيت بقية الأرضة وما فعلته – والإهمال – في هذه الكتب المكدسة في رفوفها ولا يدري أحدٌ ما فيها، ولعل فيها من نفائس الكتب ما نتفقده في دور الكتب فلا نجده، أو ما نحن في حاجة شديدة إليه لتصحيح ما لدينا من الكتب المخطوطة، ولست أدري على من تقع التبعة فيما أصاب هذه الأسفار من التلف، وما هي فيه من ضياع"(١).

على أية حال فقد قام الشيخ سليمان الذي كلفه والده بالإشراف على التعليم في مسجد الجامع بمهمته هذه خير قيام؛ حتى إنه زاد في الغرف المخصصة لسكنى المجاورين بالمسجد بعد أن حوّل وكالة مجاورة للجامع كانت داخلة في وقف أبيه إلى مساكن جديدة للطلاب، فبنى لهم اثنتين وعشرين غرفة، فارتفع بذلك عدد الغرف المخصصة لسكنى المجاورين من ثماني عشرة غرفة إلى أربعين غرفة، وهو الأمر الذي كان يعني زيادة في عدد المجاورين الذين يستضيفهم الجامع استضافة كاملة من أربعة وخمسين إلى مائة وعشرين طالباً . وجعل الشيخ سليمان باشا لهؤلاء المجاورين الجدد مرتباً في الوقف كأمثالهم من المجاورين القدامى "فحكمهم كحكمهم في الحال والمآل، والتعذر والإمكان" وخصص ثلث ريع وقفه الجديد للإنفاق على هؤلاء المجاورين الجدد(٢). وبمضيَ الوقت بدأت أعداد هؤلاء في التزايد باضطراد حتى وصل عددهم إلى أربعمائة وثلاثة عشر، وذلك وفق إحصاء سنة

(١) مجلة "الرسالة" عدد رقم (٣٣٨) بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١٣٥٨هـ / ٢٥ ديسمبر ١٩٣٩م . ص: ١٢ زيارة قام بها الأستاذ أحمد حسن الزيات والدكتور عبد الوهاب عزام للجامع المذكور بتاريخ ٢٩ رجب ١٣٥٨هـ / ١٥ سبتمبر ١٩٣٩م .

(٢) وزارة الأوقاف، إدارة الأوقاف والمحاسبة، قسم الحجج والسجلات، ملفات التولية، ملف رقم ٧١٨٦، حجة ضم وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا لجهة وقف الشيخ إبراهيم باشا، بتاريخ غرة محرم ١٢٦٠هـ / ٢٢ يناير ١٨٤٤م . ص: ٢٣

١٨٧٦م.[١]

وسار أبناء الشيخ سليمان على سيرته في الاهتمام بالحركة العلمية في مسجد جدهم إبراهيم باشا؛ فاشترط كلٌ من محمود وأحمد ابنا سليمان أن يصرف من ريع أوقافهما أربعة وعشرون جنيهاً سنوياً لشراء خبزٍ للمجاورين والعلماء المشمولين برعاية جده بالسوية بينهم في كل يوم لإعانتهم على مواظبة الاشتغال بالعلم [٢] . ثم أضاف الشيخ أحمد ستة جنيهات أخرى تصرف للمدرسين في المسجد المذكور، بالطريقة التي يراها ناظر الوقف نافعة من حيث المساواة أو التمييز بين العلماء [٣] .

كما أضاف الشيخ أحمد إلى هذا المبلغ مبلغاً آخر قدره خمسة جنيهات مصرية تصرف من ريع وقفه في كل شهر للمجتهدين من العلماء القائمين بتدريس العلوم الشرعية معقولها ومنقولها في مسجد جده الشيخ إبراهيم باشا متى تحقق للناظر نجاحهم في أداء وظيفتهم ومواظبتهم على دروسهم، مع إعطاء ناظر الوقف حرية كاملة في توزيع هذه النقود بالطريقة التي يراها نافعة وبحسب ما يراه من التفضيل أو المساواة بين المدرسين، وليس لأحد

(١) إلياس الأيوبي: " تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩ م " مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ٢٠١٣ م . ص: ١٦٥

(٢) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢١ وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٣ مارس ١٨٩٢م . وكذلك ملف رقم ٥٧٢٠، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا بتاريخ ١١ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٠ مارس ١٨٩٢م . ص: ٩٥٢ . وكذلك: حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا لجهة وقفه بتاريخ ٢٠ شعبان ١٣٢٢هـ / ٢٩ أكتوبر ١٩٠٤م . ص: ٩١٠ .

(٣) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢٠، حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية في وقف الشيخ أحمد سليمان باشا ابن المرحوم الشيخ سليمان باشا بتاريخ ٣٠ شوال ١٣٢٤هـ / ١٦ ديسمبر ١٩٠٦م . ص: ٩٠٨ .

محاسبته على ذلك، ولا التداخل معه في شيء من ذلك، بل يكون قوله فيه مقبولاً ومصدقاً .

على أن الشيخ أحمد بن سليمان كان أكثر إدراكاً من إخوته وأبيه وجده للمغزى من العملية التعليمية في مسجد إبراهيم باشا؛ ذلك أنه كان يخشى من أن تتحول المجاورة في المسجد إلى وسيلة للارتزاق من جانب بعض الطلاب من خلال ضمان جراية يومية ودخلٍ مادي ثابت من دون أي اكتراث للرغبة في التعلم من جانب المجاورين، ومن أجل القضاء على هذه المخاوف فقد حدد مدة المجاورة في المسجد بعشرة أعوامٍ لا تزيد، على أن يخضع الطالب بعد مرور سنتين منها لاختبارٍ فيما حصله من العلوم، فإن أثبت من خلاله نجاحاً ورغبة في استكمال التعليم وقدرة على ذلك سُمح له بإكمال مدة المجاورة، وإلا تقرر حرمانه من حقوق المجاورة من المسكن والمأكل والملبس والدخل المادي، واستُبدِل غيرُه به ممن هو أقدر منه على طلب العلم . ورغبة من الشيخ أحمد في تيسير سيل الإعاشة أمام الطلاب لكي يصبحواْ أكثر اطمئناناً وتفرغاً لطلب العلم فقد جعل مبلغ الأربعة وعشرين جنيهاً السابق شرط صرفه من ريع وقفه في شراء خبز للطلبة والعلماء مقصوراً على الطلبة دون العلماء[١] . والأهم من ذلك كله أن الشيخ أحمد حرص على إيجاد حركة علمية في مسجده الذي أنشأه في محرم بك بنفس الشرائط المعمول بها في مسجد جده إبراهيم باشا بالمنشية وإن كان ذلك على نطاق أضيق[٢] .

واتفق الشيخ إبراهيم باشا وابنه سليمان على أنه في حالة انقراض

(١) المصدر السابق، نفس الملف، حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا لجهة وقفه ٢٠ شعبان ١٣٢٢هـ / ٢٩ أكتوبر ١٩٠٤م. ص: ٩١٠، ٩١١ .

(٢) المصدر السابق، نفسه، وكذلك: حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية في وقف الشيخ أحمد سليمان باشا ابن المرحوم الشيخ سليمان باشا بتاريخ ٣٠ شوال ١٣٢٤هـ / ١٦ ديسمبر ١٩٠٦م ص: ٩٠٨ .

الذرية وأيلولة أوقافهم الأهلية إلى الخيرات وأغراض البر والإحسان فإن جميع غلة هذه الأوقاف تصرف في مصالح المساجد والزوايا التي أنشأتها وجددتها الأسرة من حيث إقامة الشعائر الإسلامية فيها واستمرار سير الحركة التعليمية بها(١).

أما الشيخ محمود بن سليمان فقد استقر رأيه على أن يقسم ريع وقفه – في حالة ما إذا آل إلى أغراض الخير – إلى قسمين:

القسم الأول: يدفع منه ناظر الوقف لكل مجاورٍ معينٍ له جراية في مسجد جده إبراهيم باشا عشرة قروش في كل شهر، ولكل مدرسٍ من المدرسين المعينين بالمسجد المذكور ممن يحصلون على راتب من وقف جده أربعين قرشاً شهرياً زيادة على المرتب المحدد له من وقف إبراهيم باشا .

القسم الثاني: يعين منه الناظر ثلاثة من العلماء يقرأون الكتب الشرعية وكتب المعقول بالمسجد المشار إليه في وقت الظهر والعصر تبعاً لحاجة المجاورين في المسجد، على أن يصرف لكل واحدٍ منهم مرتباً مماثلاً لما هو ممنوحٌ للمدرسين المعينين من قبل جده، سواء ما حدد لهم من وقف جده أو ما عين لهم من وقفه هو، كما يصرف الناظر لكل طالب من الطلاب المشتغلين بطلب العلم في المسجد المذكور ولم يكن له جراية في وقف إبراهيم باشا ولا في وقفه هو ثلاثين قرشاً مصرياً، والعدد مرتهن بقدر غلة الوقف قلة وكثرة .

وإن تعذر الحصول على من تتوافر فيهم الأهلية والصلاحية للتدريس

---

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٧١٨٦، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ إبراهيم ابن الشيخ عبد الله باشا، بتاريخ غرة محرم ١٢٤٠هـ / ٢٦ أغسطس ١٨٢٤م . ص: ٢٨، ٢٩ . وكذلك: وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا، بتاريخ غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ٥ يونيو ١٨٣٧م . ص: ١٨.

من العلماء في مدينة الإسكندرية، فالناظر يسعى في اختيار ثلاثة من العلماء الصالحين لذلك من المعروفين بالعفة والديانة والاستقامة ولو من مكان آخر ليقوموا بمهمة تدريس علوم العقل والنقل للطلاب . وعلى الناظر أن يدفع لهم أجرة انتقالهم من أماكنهم إلى الإسكندرية وأجرة سكن لكل واحد منهم بحيث لا تتجاوز هذه خمسين قرشاً شهرياً، وأن يمنح كل واحد منهم راتباً يبلغ مائة وخمسين قرشاً في الشهر الواحد [١] .

واختار الشيخ أحمد بن سليمان – في الحالة المحكي عنها – أن يُصْرَف ما نسبته خمسة وعشرون في المائة من ريع وقفه للعلماء المدرسين بمسجد جده بالتساوي بينهم مع تفضيل رؤساء المذاهب الثلاثة: المالكي والشافعي والحنفي بنصف سهم من غيرهم من العلماء، والناظر مكلف في حالة ما إذا كان هناك عجزٌ في أعداد هؤلاء المدرسين بتعويض ذلك بمن يصلح من المدرسين تبعاً لحاجات الطلبة مع مراعاة المنفعة والمصلحة .

وأن يُصْرَف ما نسبته – كذلك – خمسة وعشرون في المائة من ريع الوقف في شراء خبز لطلبة العلم في المسجد المذكور، بحيث يحصل كل طالبٍ منهم – إضافة إلى ما هو مقررٌ له من أوقاف الأسرة الأخرى – على ما زنته مائة درهم من الخبز في كل يوم . والفائض من هذه النسبة بعد دفع ثمن الخبز يقسم على الطلاب آخر كل عام، مع التأكيد على مبدأ المساواة التامة، ويستمر معمولاً بذلك النظام طوال المدة المحددة لنيل درجة " العالمية " والمحدودة بعشر سنوات، فإذا تجاوزها الطالب دون الحصول على الدرجة المذكورة قُطِع راتبه وصرف لغيره من الطلاب[٢].

---

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢١، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا، بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٣ مارس ١٨٩٢م . ص: ٩٤٧ .

(٢) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢٠، حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية في وقف الشيخ أحمد سليمان باشا ابن المرحوم الشيخ سليمان باشا، بتاريخ ٣٠ شوال ١٣٢٤هـ / ١٦ ديسمبر ١٩٠٦م . ص: ٩٠٥ .

ومما لا يتفق مع العقل السليم والفكر السديد أن تستحث الأسرة الطلاب الغرباء من كل مكان على الاجتهاد في طلب العلم وتشجعهم على ذلك دون أن يمتد هذا التحفيز لينال أبناء الأسرة ذاتها، والمطالع لوثائق الأسرة يرى حرصاً أكيداً من جانب كبرائها على أن تظل الأسرة حاملة لواء العلم الديني في عاصمة مصر الثانية من خلال إضفاء رعاية خاصة على أبناء الأسرة الراغبين في خوض غمار الدراسة الدينية عن طريق منحهم أفضلية الحصول على نصيب أوفى من ريع أوقافهم إن هم اختاروا طريق العلم عن غيره من مناحي الحياة الأخرى، فقد قرر الشيخ محمود بن سليمان أن يفضل كل من هو مشتغلٌ بطلب العلم من أولاده وأحفاده وذريتهم من بعدهم بنصف حصة من إيراد الوقف عما يستحقه نظراؤه، على أن يكون ذلك مدة دراسته، فإذا أكمل الدراسة واشتغل بالتدريس ظل هذا الامتياز مضموناً له طيلة حياته دون أن ينتقل إلى ورثته من بعده، ويُعَامل بذات المعاملة، ويحصل على نفس التفضيل كل من كان كذلك من أولاد إخوته وذريتهم من بعدهم . وليس ذلك فحسب بل إن آل الوقف إلى أولاد الإناث واشتغل بالعلم منهم بعض الذكور حصل على ذات الأفضلية في الرعاية [١] .

وأما أحمد فقد رأى أن شرط تفضيل المشتغل بالعلم بنصف حصة عن غير المشتغل به من مستحقي ريع وقفه إنما هو في غير نجليه الشيخ عبد الحميد وعبد اللطيف أفندي، وأما هما فيصرف لهما استحقاقهما بالتساوي بينهما لا مزيد لأحدهما على الآخر مطلقاً [٢] .

---

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢١، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٣ مارس ١٨٩٢م . ص: ٩٥١ .

(٢) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢٠، حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية في وقف الشيخ أحمد سليمان باشا ابن المرحوم الشيخ سليمان باشا بتاريخ ٣٠ شوال ١٣٢٤هـ / ١٦ ديسمبر ١٩٠٦م . ص: ٩٠٨ .

بمثل هذه الرغبة الملحة في نشر التعليم الديني بالإسكندرية سيطرت أسرة إبراهيم باشا على هذا النوع من التعليم مدة قاربت الثمانين عاماً منذ إنشاء مسجدهم الجامع الكبير عام ١٨٢٤م وحتى إخضاع التعليم الديني في الإسكندرية لإدارة الأزهر الشريف بداية من عام ١٩٠٤م وهو العام الذي بدأت فيه الدراسة الفعلية في مشيخة علماء الإسكندرية، حيث تحول هذا المسجد – طوال هذه المدة – إلى منارة لنشر العلوم والمعارف والثقافة الإسلامية في الثغر تحت إشراف شيوخ هذه الأسرة، وبتمويل سخي من أوقافها العامرة . وحتى في أعمالهم الخيرية الأخرى التي قاموا بها لم يكن " العلم " ببعيدٍ عنها، ففي " التكية التي أنشأوها بمدينة طنطا لإيواء الغرباء حرصوا على أن يرتبوا درس علم شرعي كل يومٍ للراغبين في حضوره من نزلائها ومرتاديها أو طلبة العلم المجاورين في الجامع الأحمدي من الذين قد تضطرهم الظروف للإقامة فيها بعض الوقت أو كل الوقت [١] .

هذا وقد حرصوا على أن تكون منشآتهم هذه عامرة بالعبادات وتلاوة القرآن الكريم وقراءة الحديث النبوي الشريف سواء أكان ذلك ليلاً أو نهاراً، وأوقفوا الأوقاف اللازمة لديمومة هذا الأمر، فقد شرط إبراهيم باشا أن يصرف من ريع وقفه ما يتطلبه الأمر لعمارة وترميم وإقامة الشعائر في المساجد الثلاثة: مسجده الكبير الجامع ومسجد عمرو الذي جدده وعرف باسمه وزاويته التي أنشأها بحارة الإفرنج، من حيث توفير خطيب، وإمام، وخادم سقاية ومطهرة، وثمن دابة للساقية، وبوابين، وكناس، ووقاد، وثمن زيت وقناديل، وغير ذلك من الوظائف التي جرى بها العرف عند الناس . وأعطى الشيخ أفضلية لأصحاب هذه الوظائف إن هم رغبوا في السكنى في بيوت وقفه بأجرة

(١) المصدر السابق، نفس الملف، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية في وقف الشيخ أحمد سليمان باشا ابن المرحوم الشيخ سليمان باشا بتاريخ ٣٠ شوال ١٣٢٤هـ / ١٦ ديسمبر ١٩٠٦م . ص: ٩٠٧ .

المثل، فهم مقدمون على غيرهم في ذلك ما داموا في الوظيفة ولو زاد أحد عليهم في الأجرة، ما داموا قائمين بمتطلبات وظائفهم مجتهدين في أدائها . كما ضمن لأرباب هذه الوظائف كسوة سنوية بخلاف رواتبهم مع توسعة في شهر رمضان .

كما رتب الشيخ درساً دينياً في كل مناسبة من المناسبات الدينية الكبرى مثل: المولد النبوي الشريف وليلة الإسراء والمعراج وليلة النصف من شعبان، على أن يلقى ابنه الشيخ سليمان أو من يقوم مقامه من المدرسين في الجامع دروساً دينية ترتبط بهذه المناسبات، بالإضافة إلى درس آخر في ليلة السابع والعشرين من رمضان يتناول تفسير سورة " القدر " وجعل لمن يقوم بذلك قدراً معيناً من المال .

ورتب الشيخ عشرة من القراء يختارون من المجاورين في المسجد يقرأ كل واحدٍ منهم بعد صلاة الظهر جزءاً من القرآن الكريم بحيث يختمون القرآن كل ثلاثة أيام، وعين أربعة آخرين يقرأون ثلاثين ربعاً من القرآن الكريم بعضها آخر الليل وباقيها بعد الفجر أو بعد المغرب إذا خلا المسجد من دروس العلم، ويختمون القرآن كل ثمانية أيام، ويهبون ثواب ذلك إلى روح الواقف وأصوله وفروعه، ثم إلى كافة المسلمين .

كما كُلِّف المجاورون بالمسجد من طلاب مدرسته بقراءة الحزبين (الكبير والصغير) المنسوبين لأبي علي الشاذلي [1] أحدهما بعد صلاة الصبح، والآخر بعد صلاة العصر، يقرأون ذلك جماعة لا فرادى، ولا يتركون ذلك في يومٍ من الأيام.

(١) هو الشيخ نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن خلف المنوفي، المصري مولداً الشاذلي طريقة، فقيه محدث نحوي، له عدة مؤلفات . في الفقه والنحو والحديث، توفى بالقاهرة سنة ٩٣٩هـ / ١٥٣٢م .
راجع: محمد بن مخلوف: " شجرة النور الزكية " ص: ٢٧٢ .
وكذلك: علي مبارك: " الخطط التوفيقية " جـ١٦ ص: ١٣٥، وأيضاً: عمر رضا كحالة: " معجم المؤلفين " جـ٧، ص: ٢٣٠ .

وأُسْنِدِ إلى عشرة آخرين قراءة ثُمُن كتاب " دلائل الخيرات " [١] بعد العشاء، بحيث ينتهون من قراءته مرة كل ثمان ليال، على أن تكون قراءة الكتاب المذكور في شهر رمضان بعد صلاة الظهر .

وألزم الشيخ إبراهيم من يكون ناظراً على وقفه بأن يكلف جماعة من علماء المسجد وممن لديهم مقدرة على قراءة الحديث الشريف قراءة صحيحة بأن يقرأواْ صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في الحديث، شرط أن يكون ذلك مع الضبط والإتقان بحيث يختمونه مرة في الأيام العشر الأولى من شهر المحرم من كل عام، ثم يدعون للواقف والمسلمين بالرحمة والمغفرة، كما على الناظر أن يكلف قارئاً آخر بقراءة سورة الكهف في مسجده الجامع الكبير كل يوم جمعة قرب الصلاة، وأن يحدد له أجره وفق اجتهاده[٢].

وبهذه الترتيبات ضمن الشيخ إبراهيم باشا لمسجده أن يكون عامراً بالعبادات وتلاوة القرآن وقراءة الحديث والأذكار على مدار اليوم، وعلى مدار العام.

وأنقص أحمد باشا ما كان مشروطاً لزوجته بعد وفاته من ريع الوقف من ستين جنيهاً سنوياً إلى خمسة وأربعين جنيهاً فقط، وألغى ما كان يفترض أن يصرف لكل زوجة غيرها يموت عنها وهي في زمته، وهو مبلغ يقدر بستة وثلاثين جنيهاً سنوياً على أن يذهب هذا الوفر من ريع الوقف إلى مصالح ولوازم إقامة شعائر مسجده الكائن بخط محرم بك من حيث ترتيب خطيب

(١) " دلائل الخيرات وشوارق الأنوار في ذكر الصلاة على النبي المختار " للشيخ أبي عبد الله محمد بن سليمان ابن أبي بكر الجزولي (ت ٨٥٤هـ) وهو كتابٌ كان يُوَاظبُ على قراءته في المشارق والمغارب، وهو آية من آيات الله في الصلاة على النبي (ﷺ).
انظر: حاجي خليفة: " كشف الظنون " جـ١ ص: ٧٥٩ .

(٢) وزارة الأوقاف، إدارة الأوقاف والمحاسبة، قسم الحجج والسجلات، ملفات التولية، ملف رقم ٧١٨٦، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ إبراهيم باشا، بتاريخ غرة محرم ١٢٤٠هـ / ٢٦ أغسطس ١٨٢٤م . ص: ٣٢ .

يخطب الخطب اللازمة في أيام الجمع والأعياد، ويكون إماماً يصلي بالناس الأوقات الخمس، ومؤذن يؤذن الآذان الشرعي به في الأوقات الخمس، وكناس لنظافته ويكون بواباً عليه، وهو ملزمْ كذلك بسقي المصلين الماء عند اللزوم، وملء الخزان ودورة المياه، وتنظيف المسجد والمراحيض، وكل ما يلزم لصالح المسجد المذكور وتتوقف عليه الشعائر الدينية به " [١] . هذا بالإضافة إلى مبلغ آخر ثابت سنوياً مقداره خمسة وأربعون جنيهاً زاده بعد ذلك خمسة جنيهات أخرى ليصبح خمسين جنيهاً مخصصة من ريع الوقف للغرض المذكور [٢] . وفي حالة عدم كفاية جميع ذلك لتحقيق الهدف المنشود فللناظر على أوقافه أن يصرف كل ما يلزم صرفه من ريع أوقافه في مصالح المسجد ولوازمه بحيث لا تتعطل الشعائر بالمسجد مطلقاً [٣] .

واتفق كبراء الأسرة – بلا استثناء – على أن أول ما يصرف من ريع أوقافهم يكون في عمارة المساجد وترميمها وملاحظة ما فيه البقاء لعينها والدوام لمنفعتها . وأن تعمر وترمم وتجدد كلما تهدمت من ريع هذه الأوقاف متى دعت الحاجة إلى ذلك في أي وقت [٤] .

---

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢٠، حجة تغيير من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا لجهة وقفه بتاريخ ١٧ شوال ١٣١٨هـ / ٧ فبراير ١٩٠١م . ص: ٩٠١ .

(٢) المصدر السابق، نفس الملف، حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية في وقف الشيخ أحمد سليمان باشا ابن المرحوم الشيخ سليمان باشا، بتاريخ ٣٠ شوال ١٣٢٤هـ / ١٦ ديسمبر ١٩٠٦م . ص: ٩٠٨، ٩٠٩ .

(٣) المصدر السابق، نفس الملف، حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا لجهة وقفه، بتاريخ ١٧ شوال ١٣١٨هـ / ٧ فبراير ١٩٠١م . ص: ٩٠١ .

(٤) المصدر السابق، انظر مثلاً: ملف رقم ٧١٨٦، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا، بتاريخ غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ٥ يونيو ١٨٣٧م . ص: ١٨ . وكذلك: ملف رقم ٥٧٢٠، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا، بتاريخ ١١ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٠ مارس ١٨٩٢م . ص: ٨٩٠ .

والحق إن عناية هذه الأسرة واهتماماتها لم تكن مقصورة على المساجد التي أنشأتها أو جددتها فقط فقد طالت هذه العناية مساجد أخرى، فقد ضم الشيخ سليمان إلى وقف أبيه مستغلات أخرى جديدة بحيث يصرف جزء من ريعه في إقامة الشعائر بمسجد عبد الرحمن القروي الواقع بحارة المغاربة بالإسكندرية [١] . وعلى ذات المسجد أوقف الشيخ محمود بن سليمان ما يملكه – ونسبته الربع – من كامل المسكن العلوي الكائن بخط كوم الناضورة والديار الجدد بالإسكندرية [٢]، وكانت زوجته السيدة نفيسة بنت محمد بن يوسف مصيلحي قد سبقته إلى إيقاف ما تملكه من هذا المنزل – ونسبته الثلاثة أرباع – للغرض ذاته [٣]، واشترط الاثنان أن يكون أول ما يصرف من ريع هذا الوقف يكون في عمارته وترميمه وما فيه البقاء لعينه والدوام لمنفعته ولو صرف في ذلك جميع غلته .

وإذا كان قد أهمل أمر هذا الوقف لفترة من الوقت حتى إن نظارة الأوقاف أكدت أنه لا توجد أعيان موقوفة على مسجد عبد الرحمن القروي"[٤]

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٧١٨٦، حجة ضم وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا لجهة وقف الشيخ إبراهيم باشا، بتاريخ أول محرم ١٢٦٠هـ / ٢٢ يناير ١٨٤٤م . ص: ٢٤ .

(٢) المصدر السابق، نفس الملف، ملف رقم ٥٧٢١ / ١، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا، بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٠١هـ / ٢٢ أغسطس ١٨٨٣م . ص: ٩٨٠ .

(٣) المصدر السابق، نفس الملف، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل نفيسة بنت المرحوم محمد مصيلحي، بتاريخ غاية شعبان ١٢٩٣هـ / ١٩ سبتمبر ١٨٧٦م . ص: ٩٦٤ .

(٤) المصدر السابق، نفس الملف، تقرير من محكمة إسكندرية الشرعية تنظير الشيخ محمد سعيد باشا على مسجد سيدي عبد الرحمن القروي وما هو موقوف عليه، بتاريخ ١٢ ذو القعدة ١٣٢٧هـ / ١٥ نوفمبر ١٩٠٩م . ص: ٩٨٢ .

فإن محمد سعيد بن محمود بن سليمان باشا قد أعاد الاهتمام بأمر هذا السكن وأصلحه وجدده بعد أن آل إليه النظر على وقف والده حسب شروطه، ثم خلفه من بعده في التنظر عليه ابنه محمد نبيه[١].

وهكذا كان الاهتمام بالمساجد والحرص على جعلها عامرة بشتى ألوان العبادات، والرغبة في نشر التعليم الديني بالإسكندرية انطلاقاً من هذه المساجد هو الشغل الشاغل للأجيال الأولى من أسرة إبراهيم باشا، فسخرت لذلك الأمر قسماً كبيراً من إيرادات أوقافها، مع الحرص على المحافظة على أعيان هذه الأوقاف لتكسب هذه الأعمال صفة الديمومة والاستمرار، ما دامت الأوقاف باقية مستغلة تدر أموالاً تستخدم لتحقيق هذه الغايات .

دور الأسرة في الأعمال الخيرية الأخرى :

لم تقتصر مساهمات الأسرة في مجال العمل الخيري على إعمار المساجد ورعاية التعليم الديني فقط بل امتد نشاطها الخيري ليشمل نواحي أخرى لخدمة المجتمع ومنها :

إنشاء تكية طنطا :

هي التكية التي أنشأها أبناء الشيخ سليمان بن إبراهيم باشا في طنطا لاستضافة الفقراء المترددين على المدينة، إما لزيادة مقام السيد أحمد البدوي، أو من طلبة العلم المجاورين في الجامع المذكور، أو من عامة الناس لقضاء حوائجهم .

وقد شرط الشيخ محمد وأحمد ابنا سليمان فيمن يرحب باستضافته في هذه التكية المخصصة للإعاشة المجانية من الغرباء الوافدين لزيارة مقام السيد أحمد البدوي شروطاً تنم عن عقلية ناضجة، وفهم عميق للمغزى الحقيقي من

(١) المصدر السابق، نفس الملف، قرار من محكمة إسكندرية الابتدائية الشرعية بتنظير محمد نبيه أفندي على أوقاف مسجد سيدي عبد الرحمن القروي، بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٣٥٢هـ / ١٠ أبريل ١٩٣٤م . ص: ٩٨٤ .

العمل الخيري في المجتمع، منها: أن من يحق لهم الاستضافة المجانية في هذا النزل الخيري يجب أن يكونوا من ذوي الفاقة " من أهل السنة والجماعة " من أهالي بخارى والمغاربة والهنود المسلمين، كما اشترط فيهم ألا يقوموا بأعمال التكفف في شوارع المدينة طيلة إقامتهم في التكية المذكورة والتي حددت بخمسة عشر يوماً كحدٍ أقصى يكفون فيها مؤنة الإيواء والإعاشة، ويغنون عن مذلة السؤال مدة إقامتهم فيها .

وقد خصصت الأسرة ما يكفي من الأموال لضمان إقامة مريحة لهؤلاء الوافدين من مأكل ومشرب وفرشٍ ملائم وزيت للإنارة وجراية يومية، فضلاً عن الحرص الكامل على ديمومة إقامة الشعائر الإسلامية بالتكية من خلال توفير إمام يؤم المصلين، ومؤذن، وكناس لمراعاة شؤون النظافة . وكُلّف الإمام بإلقاء درس علم يومياً للراغبين في حضوره من الرواد ومن طلبة العلم المقيمين فيها ممن يدرسون بالجامع الأحمدي، وقد خصص لذلك مبلغ ستة جنيهات يتحملها كل من محمود وأحمد ابنا سليمان مناصفة بينهما . وتم الاتفاق على أن من يتولى إدارة شؤون هذا النُزُل الخيري يجب أن يكون متصفاً "بالعفة والديانة والصلاح"(١).

وعندما بات لزاماً إجراء أعمال صيانة للتكية المذكورة تعهد الشيخ أحمد بن سليمان باحتمال مبلغ مائة وخمسة وعشرين جنيهاً للصرف على أعمال الصيانة المذكورة، كما أنه زاد ما يدفعه من أموال مما هو مخصص لاستضافة الوافدين من ثلاثة جنيهات إلى خمسة جنيهات شهرياً، على أن يعم

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢١، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٣ مارس ١٨٩٢م . ص: ٩٤٨ . وكذلك ملف رقم ٥٧٢٠، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا، بتاريخ ١١ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٠ مارس ١٨٩٢م . ص: ٨٨٩ .

خيره بصفة خاصة أتباع الطريقة الصوفية المنسوبة إلى الشيخ عبد القادر الجيلاني [١] .

ومما تقدم يفهم أن التكية المذكورة كانت مكاناً لإيواء الغرباء ومسجدٍ ومدرسة في وقت واحد .

إنشاء الأسبلة العامة :

أدركت أسرة إبراهيم باشا أهمية توفير الماء العذب للسكان الذين يعيشون على مقربة من المساجد التي أنشأوها، وما لذلك من مثوبة عظيمة عند الله، فحرص الشيخ إبراهيم باشا على وجه الخصوص على بناء سبيلٍ عام قرب كل مسجد أو زاوية أنشأها أو جددها، وحرص على توفير الماء اللازم لملء تلك الأسبلة إما بالحصول عليه عن طريق العيون الجارية أو عن طريق الشراء، وأوقف لذلك الأوقاف اللازمة، وكان أكبر هذه الأسبلة العامة هو السبيل المجاور لمسجده الكبير الجامع بخط المنشية، وقد أوصى الشيخ إبراهيم باشا بأن يدفع من ريع أوقافه أجرة رجل لملء ذلك السبيل المخصص لشرب العطاش، وكنسه وتنظيفه وإصلاح ميازبيه [٢] كلما لزم الأمر، وأن يُمْلأ

---

(١) المصدر السابق، نفس الملف، حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية في وقف الشيخ أحمد سليمان باشا ابن المرحوم الشيخ سليمان باشا، بتاريخ ٣٠ شوال ١٣٢٤هـ / ١٦ ديسمبر ١٩٠٦م . ص: ٩٠٧ .
وهو يقصد بذلك أتباع الشيخ محيي الدين عبد القادر بن موسى الجيلاني، مؤسس الطريقة القادرية، من كبار الزهاد والمتصوفين تصدر للإفتاء والتدريس في بغداد، وبها توفى عام ٥٦١هـ / ١١٦٦م .
راجع ترجمته في: خير الدين الزركلي: " الأعلام: جـ٤ / ص: ٤٧ وكذلك: عمر رضا كحالة: " معجم المؤلفين " جـ٥، ص: ٣٠٧ .

(٢) الميازيب: جمع ميزاب، وهو أنبوبة من الحديد ونحوه تركب في جانب البيت من أعلاه لينصرف منها ماء المطر المتجمع .
انظر: مجمع اللغة العربية: " المعجم الوسيط " جـ٢، ص: ٣٩١ .

من السبيل المذكور دوارق تشترى من ريع الوقف وتوضع في المسجد أوقات الصلوات لشرب العطاش من المصلين وغيرهم، كما سمح للفقراء باستعمال ماء السبيل في أغراضهم الخاصة [١] .

واهتم ابنه الشيخ سليمان من بعده بالمداومة على " عمارة وترميم العينين الجاريتين من ماء النيل المبارك لخدمة المسجد والصهريج والسبيل " [٢] المندرجين في وقف والده ومن إنشائه .

كذلك أُلْحِق بجامع عمرو الذي جدده إبراهيم باشا سبيل للعامة، وكلف إمام المسجد المذكور بملئه لسقي العطاش بنفسه أو بمن يستعين به في ذلك، مع إقرائه القرآن الكريم لأولاد المسلمين في المكتب الواقع بأسفل السبيل كما سبقت الإشارة إلى ذلك[٣].

وكان هناك سبيلٌ ثالث بالزاوية التي أنشأها إبراهيم باشا بحارة الإفرنج[٤] معدٍ لذات الغرض .

---

(١) وزارة الأوقاف، إدارة الأوقاف والمحاسبة، قسم الحجج والسجلات، ملفات التولية، ملف رقم ٧١٨٦، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ إبراهيم ابن الشيخ عبد الله باشا، بتاريخ غرة محرم ١٢٤٠هـ / ٢٦ أغسطس ١٨٢٤م. ص: ٢٩.

(٢) المصدر السابق، نفس الملف، حجة ضم وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا لجهة وقف الشيخ إبراهيم باشا، بتاريخ أول محرم ١٢٦٠هـ / ٢٢ يناير ١٨٤٤م . ص: ٢٤ .

(٣) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢١، حجة ضم وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمد سعيد باشا لجهة وقف والده الشيخ محمود سليمان باشا، بتاريخ ٨ شوال ١٣٣٧هـ / ٦ يوليو ١٩١٩م . ص: ٩٦٣ . وكذلك: ملف رقم ٧١٨٦، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ إبراهيم ابن الشيخ عبد الله باشا، بتاريخ غرة محرم ١٢٤٠هـ / ٢٦ أغسطس ١٨٢٤م . ص: ٣٢ .

(٤) المصدر السابق، ملف رقم ٧١٨٦، حجة ضم وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا لجهة وقف الشيخ إبراهيم باشا، بتاريخ أول محرم ١٢٦٠هـ / ٢٢ يناير ١٨٤٤م . ص: ٢٤ .

رعايتهم للفقراء والمساكين :

لم تكن عناية أسرة إبراهيم باشا بالفقراء والمساكين بمثل عنايتهم بطلبة العلم المجاورين بمساجدهم؛ إذ لم يجعلوا لهم نصيباً محدداً من ريع أوقافهم يُصْرَف لهم في كل عام، وربما كان اعتقاد الأسرة أن ما قامت به من أعمال البر الأخرى مثل بناء المساجد ورعايتها ثم تبنيها للتعليم الديني في الإسكندرية والإنفاق على المجاورين ومكاتب تعليم الأطفال وبناء الأسبلة العامة إنما يعود مردوده في نهاية المطاف على الطبقات الفقيرة من السكان، وأن أعمالهم هذه إنما هي لخدمة الشرائح الفقيرة في المجتمع، ومن ثم فإنهم لم يروا مبرراً لأن يخصصوا لهم قدراً محدداً من ريع أوقافهم على اعتبار أن قسماً كبيراً من ريع هذه الأوقاف مخصص أصلاً لخدمة الفئات الأَوْلى بالرعاية في المجتمع، ولكنهم اتفقوا جميعاً على أنه في حالة أيلولة أوقافهم الأهلية إلى أغراض الخير "أن يصرف كامل ريعها للفقراء والمساكين، أينما حلوا وحيثما ارتحلوا"[(١)] بحيث تكون الأفضلية لفقراء الثغر على غيرهم.

وخص الشيخ محمود بن سليمان النساء والأيتام من الفقراء المنقطعين من أهل الإسكندرية برعاية خاصة، وقدم ذوي القرابة له من الأرحام على غيرهم من الفقراء[(٢)]. واتفقوا كذلك على أنه في حالة أيلولة الأوقاف للغرض المذكور فإن النظر عليها يكون لرجل أو رجلين يختارهما الحاكم الشرعي من

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢٠، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا، بتاريخ ١١ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٠ مارس ١٨٩٢م . ص: ٨٨٩ . وكذلك ملف رقم ٧١٨٦، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا بتاريخ غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ٥ يونيو ١٨٣٧م . ص: ١٨ . وكذلك: ملف رقم ٥٧٢١/ ١، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٠١هـ / ٢٢ أغسطس ١٨٨٣م . ص: ٩٨١ .

(٢) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢١، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا، بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٣ مارس ١٨٩٢م . ص: ٩٤٨ .

جماعة المسلمين المعروفين بالصلاح والعفة والأمانة والديانة ينظران فيه بنور الله تعالى [١] .

وعطف الشيخ إبراهيم باشا على الشيوخ الفقراء من حفظة القرآن الكريم من خارج مدينة الإسكندرية، والذين اعتاداوْ على التردد عليها لقراءة القرآن الكريم في بيوت ذوي اليسار من أهلها لقاء أجر معلوم في شهر رمضان، فألزم ناظر وقفه بتعويض من لم يجد من هؤلاء الشيوخ من يستأجره لذلك من أهل المدينة بإعطائه ثلاثين درهماً من الخبز وثلاثين درهماً من التمر في كل ليلة من ليالي رمضان، وأن يصرف له كذلك ثلاثة قروش ليستعين بها على الرجوع إلى بلاده التي قدم منها، على أن يحرم من هذه العطية بحلول عيد الفطر [٢] .

كما عرف عن أبناء الشيخ سليمان حرصهم الدائم على إمداد الجمعيات الخيرية بالإسكندرية بتبرعات مادية وعينية ولاسيما في المناسبات الدينية المختلفة [٣] .

أوقاف الأسرة على الحرمين والأقصى :

ندرك مدى عمق العاطفة الدينية لدى أسرة إبراهيم باشا من خلال تعظيمها لشعائر الله بتخصيص جزء من ريع أوقافها للعاملين على خدمة المساجد الثلاثة الكبرى الأكثر تعظيماً عند المسلمين، وعلى بعض المرافق العامة فيها . وهذه المخصصات وإن لم تكن كبيرة إذا ما قورنت بما تغله

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢١ / ١، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا، بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٠١هـ / ٢٢ أغسطس ١٨٨٣م. ص: ٩٨١.

(٢) المصدر السابق، ملف رقم ٧١٨٦، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ إبراهيم ابن الشيخ عبد الله باشا، بتاريخ غرة محرم ١٢٤٠هـ/ ٢٦ أغسطس ١٨٢٤م . ص: ٣٢.

(٣) مجلة: " مكارم الأخلاق الإسلامية " العدد الثاني عشر من السنة الرابعة، ذو الحجة ١٣٢٢هـ / فبراير ١٩٠٥م .

أوقاف الأسرة من أموال إلا أن لها دلالتها على توقير هذه الأسرة للمشاعر المقدسة ورعايتها للعاملين عليها . وكان أكثر أفراد الأسرة سخاء في هذا المجال إبراهيم باشا رائدها، فقد خصص من ريع وقفه خمسة وأربعين ريالاً فرانسه لمصالح الحرمين الشريفين، منها عشرون ريالاً لأئمة الحرمين في مقام الشافعي والحنفي والمالكي والحنبلي، باعتبار خمسة ريالات لأئمة كل مقام منهم، والباقي للبوابين وعمال النظافة في كلا الحرمين، ثم لمن يسقي العطاش من ماء زمزم بباب زيادة في الحرم المكي . كما خصص من ريع وقفه عشرة ريالات أخرى لشراء زيتٍ لإنارة المسجد الأقصى(١).

ويلاحظ حرص الشيخ إبراهيم باشا على ألا تكون هناك ولاية لجابي وقف الحرمين الشريفين، ولا لجابي وقف بيت المقدس على هذه الأموال التي خصصها من ريع وقفه للمساجد المذكورة؛ فقد شرط أن يقوم الناظر بتسليم هذه الأموال لرجلٍ أمين أو رجلين أو أكثر يقصدون زيارة المساجد المذكورة، وهؤلاء يسلمونها لأصحابها ثم يعودون لناظر الوقف بـ " رجعة علمٍ تؤكد وصولها لمستحقيها " وربما كان ذلك إشارة منه إلى عدم ثقته الكاملة في ديوان الأوقاف وحسن إدارته لأوقاف الحرمين الشريفين.

واكتفى كل من محمود وأحمد ابنا سليمان بتخصيص عشرين قرشاً في كل سنة للزمزمي "الذي بيده دورق زمزم"(٢).

---

(١) وزارة الأوقاف، إدارة الأوقاف والمحاسبة، قسم الحجج والسجلات، ملفات التولية، ملف رقم ٧١٨٦، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ إبراهيم ابن الشيخ عبد الله باشا، بتاريخ غرة محرم ١٢٤٠هـ / ٢٦ أغسطس ١٨٢٤م .

(٢) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢١، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا، بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٣ مارس ١٨٩٢م . ص: ٩٥١ . وكذلك: ملف رقم ٥٧٢٠، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا، بتاريخ ١١ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٠ مارس ١٨٩٢م . ص: ٨٩٣ . ويبدو أن المقصود من العبارة السابقة أنه هو الذي يسقي الحجاج من ماء زمزم .

موارد الأسرة للإنفاق على هذه الأعمال :

كانت أسرة الشيخ إبراهيم باشا على قدرٍ كبيرٍ من الثراء، فقد تعددت ممتلكاتها وتنوعت ما بين أراضٍ زراعية شاسعة خصبة، وحوانيت وحمامات ووكائل تجارية ذات عدد، فضلاً عن بيوت وعقارات تناثرت في أكثر من واحدٍ من أحياء الإسكندرية، وقد ضمنت هذه الممتلكات للأسرة دخلاً مادياً مرتفعاً عاد مردوده بالخير العميم على أفرادها، فعاشوا عيشة هنيئة مطمئنين إلى أن رزقهم يأتيهم رغداً من كل مكان . وسمحت لهم هذه الأريحية في الرزق بأن يتفرغوا للاهتمام بأعمال الخير على النحو الذي أوضحناه سلفاً . وقد ظهر أثر هذا الثراء الواسع والعريض الذي تمتعت به الأسرة، وانعكس على الأوقاف العامة التي تركتها، فقد تنوعت أصول هذه الأوقاف وتعددت حتى وصلت في بعض الأحيان إلى ثمانية عشر مستغلاً للوقف، كما قومت بعض أصول هذه الأوقاف بمبالغ ضخمة، وهو الأمر الذي يؤكد حقيقة ما كانت عليه هذه الأسرة من ثراء واسع وعريض، بحيث إن وصف أفرادها بأنهم: "من ذوي الملاك" و "من أعيان الثغر" لم يأت من فراغ .

وإذا بدأنا بالشيخ إبراهيم باشا نجد أنه قد أوقف اثنى عشر مستغلاً متنوعاً، منها: مسكنه الخاص الواقع قرب مسجد الخواجه بالنجع القبلي، والوكالة الكبرى المعروفة باسم وكالة الشيخ إبراهيم باشا والواقعة بحارة الإفرنج بالميناء الشرقي، وهذه كانت تضم أربعة وعشرين حاصلاً [1] كبيراً واثنى عشر حاصلاً صغيراً وثلاث مفازات كبار وثمانية منازل تعلو ما ذكر، وحصة في عشر حواصل تقع خارج باب الوكالة السابقة قريباً من زاوية الشيخ إبراهيم باشا.

هذا بالإضافة إلى وكالة أخرى تعرف بالوكالة الصغرى كانت تقع

(١) الحواصل: جمع حاصل، وهو المخزن .
راجع: " المعجم الوسيط " جـ١، ص: ٢٧٥ .

بسوق الحمارين، وأبنية تعلوها . وأوقف أيضاً بالسوق المذكور حانوتاً ومفازة في نفس المكان كانت تستخدم كمقهى . وحانوتاً آخر بسوق العرب قبلي الثغر. كما أوقف ثلاثة أسواق تضم ثلاثة وثلاثين حانوتاً واقعاً جميع ذلك أسفل الجامع الذي أنشأه إبراهيم باشا بالمنشية . مع طاحونة واقعة بجانب ميضأة الجامع، ومخبز بجوارها، هذا إلى جانب قطعة أرض زراعية كانت بظاهر الثغر السكندري ويطلق عليها اسم " الجنان " تشتمل على آبار متعددة وسواقٍ لريها . وكذلك قطعة أرض فضاء على شاطئ البحر بالميناء الشرقية.

وقد جعل الشيخ إبراهيم باشا ولده سليمان باشا المالكي ناظراً على هذه الأوقاف، ثم من بعده للأصلح لدينه وماله من ذريته[١]. وذلك حفاظاً على أصول الوقف، وعلى دوره في خدمة العمائر الدينية وأرباب وظائفها والمجاورين فيها .

وألحق سليمان باشا بوقف أبيه بما له فيه من الحقوق العشرة [٢] حصة مملوكة له في أرض ورثها عن والده تقع بخط المنشية، وبيتاً مملوكاً له كذلك يقع بخط سوق التجار القديم . وجعل حكم هذا الوقف الجديد كحكم وقف والده، وشرطه كشرطه[٣].

وبنى سليمان باشا أيضاً من ريع أوقاف والده اثنى عشر منزلاً على الأرض الفضاء الواقعة على شاطئ البحر بجوار الميناء الشرقية والتي هي

(١) وزارة الأوقاف، إدارة الأوقاف والمحاسبة، قسم الحجج والسجلات، ملفات التولية، ملف رقم ٧١٨٦، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ إبراهيم بن الشيخ عبد الله باشا، بتاريخ غرة محرم ١٢٤٠هـ / ٢٦ أغسطس ١٨٢٤م . ص: ٣١.

(٢) هذه الحقوق العشرة هي: حق الإدخال والإخراج والإعطاء، والحرمان، والزيادة والنقصان، والتغيير والتبديل، والإبدال والاستبدال .

(٣) المصدر السابق، نفس الملف، حجة ضم وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا لجهة وقف الشيخ إبراهيم باشا، بتاريخ أول محرم ١٢٦٠هـ / ٢٢ يناير ١٨٤٤م . ص: ٢٣ .

من أصول أوقاف سليمان باشا . وجعل جميع هذه المنازل ملحقة بوقف والده ومندرجة فيه وداخلة تحت حكمه وشرطه [١] .

كما بنى من ريع الوقف حاصلين يعلوهما مسكن على قطعة أرض محتكرة في جهة وقف مسجد عثمان القسطنطيني، وجعل ذلك – أيضاً – وقفاً كوقف والده وملحقاً به [٢] .

ثم أوقف الشيخ سليمان باشا عشرين حاصلاً تقع بالقرب من مسجد والده، وعدة مساكن بناها تعلو الطاحون والمخبز اللذين هما أصول وقف والده، على أن تضاف غلة هذا الوقف لغلة وقف والده، وتُصْرَف وفق الشروط المحددة بحجة وقف والده الشيخ إبراهيم باشا [٣] .

أما أصول وقف الشيخ محمود بن سليمان فقد بلغت ستة عشر مستغلاً متنوعاً، ما بين عقارات ووكائل وحواصل وحمامات وأرضٍ فضاء وحصصٍ على المشاع في أراضٍ زراعية توزعت في أماكن مختلفة بمديرية البحيرة كانت مملوكة للأسرة، وقد بلغت مساحة هذه الأراضي نحو الألفين وخمسمائة فدان [٤]، وهو أمرٌ يدعو إلى القول بأن هذه الأسرة كانت من

(١) المصدر السابق، نفس الملف، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا، بتاريخ أول محرم ١٢٦٠هـ / ٢٢ يناير ١٨٤٤م، ص: ١٩ . وكذلك: وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا بتاريخ أول صفر ١٢٦٨هـ / ٢٦ نوفمبر ١٨٥١م . ص: ٢٠ .

(٢) المصدر السابق، نفس الملف، حجة ضم وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا لجهة وقف الشيخ إبراهيم باشا، بتاريخ أول محرم ١٢٦٠هـ / ٢٢ يناير ١٨٤٤م . ص: ٢٣ .

(٣) المصدر السابق، نفس الملف، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا، بتاريخ غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ٥ يونيو ١٨٣٧م . ص: ١٨.

(٤) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢١، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٣ مارس ١٨٩٢م . وقد تم تلخيص ذلك من مواضع عدة من الوثيقة . انظر مثلاً: ص: ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦ من الوقفية المذكورة .

أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة في القطر المصري .

وقومت أصول وقف الشيخ أحمد بن سليمان والتي بلغت ثمانية عشر مستغلاً متنوعاً كذلك كسابقتها بما قيمته مليونٌ واحدُ وتسعمائةٌ وأربعةٌ وعشرون ألفاً وواحد وأربعون قرشاً مصرياً بأسعار عام ألف وثمانمائة واثنين وتسعين [١] . وعندما عاد الشيخ أحمد بن سليمان وأدخل تغييرات على وقفه هذا، وأضاف إلى أصوله أصولاً جديدة قومت هذه وتلك جميعاً بمبلغ مليونين ومائتين وخمسة وخمسين ألفاً وثمانمائة وستة وثلاثين من القروش المصرية وذلك بأسعار سوق عام ألف وتسعمائة وستة [٢] .

وكان الشيخ أحمد قد سبق هذا التغيير وأضاف إلى أوقافه المتعددة وقفاً آخر في عام ١٨٩٦م كانت أصوله متمثلة في أراض زراعية شاسعة فاقت الثلاثمائة وخمسين فداناً كان بعضها أطياناً مواتاً من أطيان الدرجة الثالثة منحت للأسرة بنص أمرٍ عالٍ صدر في ٩ سبتمبر ١٨٩٤م، بالإضافة إلى منزلٍ فسيح تحيط به حديقة واسعة غناء تزيد مساحتها على الأربعة آلاف متر [٣].

ولم يكتف الشيخ أحمد بن سليمان بهذه الأوقاف بل إنه زاد من قيمة أصول وقفه بأن أضاف إليها أصولاً أخرى جديدة في مطلع عام ألف وتسعمائة وسبعة في حجتي إلحاق أخريين: ضمن إحداهما قطعة أرض للبناء في منطقة محرم بك أقام عليها أحمد باشا منزلين كبيرين، إضافة إلى منزل

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢٠، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا، بتاريخ ١١ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٠ مارس ١٨٩٢م . ص: ٨٩٤ .

(٢) المصدر السابق، نفس الملف، حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية في وقف الشيخ أحمد سليمان باشا بن المرحوم الشيخ سليمان باشا، بتاريخ ٣٠ شوال ١٣٢٤هـ / ١٦ ديسمبر ١٩٠٦م . ص: ٩٠٩ .

(٣) المصدر السابق، نفس الملف، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا، بتاريخ ٢١ محرم ١٣١٤هـ / ٢٢ ديسمبر ١٨٩٦م . ص: ٨٩٥، ٨٩٦ .

ثالث أنشأه بجوار مسكنه، كما تضمنت حصة في قطعة أرضٍ زراعية بناحية البيضا[١] بمديرية البحيرة، وقد قدرت قيمة هذه الأصول الجديدة بمبلغ ثمانية آلاف وتسعمائة وستةٍ وتسعين جنيهاً ونصف الجنيه تقريباً، موزعة بواقع ثلاثمائة وستة عشر جنيهاً ونصف الجنية تقريباً قيمة أرض البناء، وخمسة آلاف قيمة المنازل الثلاثة المذكورة، وثلاث آلاف وتسعمائة وثمانين جنيهاً قيمة حصته الموقوفة في الأراضي الزراعية [٢] .

أما حجة الإلحاق الأخرى فقد شملت أصولاً بقيمة ثمانمائة وستة وثمانين جنيهاً على التقريب في صورة حصص في أراضٍ زراعية – كذلك – آلت للواقف المذكور عن طريق الشراء من الحكومة، تقع جميعها – كسابقتها – في نطاق مديرية البحيرة [٣]. وقد ألحق الشيخ هذه الأصول بوقفه الأول الصادر عام ١٨٩٢م وجعل حكمها كحكمه، وشروطها كشروطه .

---

(١) البيضا: إحدى القرى القديمة التي ذكرها محمد رمزي في قاموسه، وهي تتبع مركز كفر الدوار، محافظة البحيرة .
انظر: " القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م " طبعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤م، القسم الثاني، جـ ٣، ص: ٣١٨ .

(٢) وزارة الأوقاف، إدارة الأوقاف والمحاسبة، قسم الحجج والسجلات، ملفات التولية، ملف رقم ٥٧٢٠، وقفية وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا لجهة وقفه، بتاريخ ٤ فبراير ١٩٠٧م / ٢١ ذو الحجة ١٣٢٤هـ . ص: ٩١٧ .

(٣) المصدر السابق، نفس الملف، وقفية وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد باشا بن الشيخ سليمان باشا، بتاريخ ٢١ ذو الحجة ١٣٢٤هـ / ٤ فبراير ١٩٠٧م . ص: ٩١٣ . هذا ولم نتوصل إلى أوقاف الأخ الثالث الذي كان على قيد الحياة في ذلك الوقت وهو الشيخ محمد بن سليمان، ولكننا تأكدنا أنه كان له هو الآخر أوقاف خيرية وأهلية كأخويه، فقد ورد في وقفية الشيخ أحمد بن سليمان التي ترجع إلى عام ١٨٩٢م / ١٣٠٩هـ ما نصه " وقد تحرر في نفس الوقت إشهادات أخرى بحق شقيقي الواقف " اللذين هما: محمود ومحمد، وإذا كنا قد عثرنا على وقفيات محمود فإننا لم نعثر على وقفيات الآخر محمد، ويبدو أنها قد فقدت في زمن ما، ولم يقدر لها أن تكون ضمن ما حفظ من الأوراق في ملفات أرشيف وزارة الأوقاف.

ولا يُعْلَم على وجه الدقة مقدار ما كانت تغله أوقاف هذه الأسرة من أموالٍ كل عامٍ، ولكننا استنتجنا أن أوقاف الشيخ أحمد بن سليمان كانت تدر سنوياً مبلغاً صافياً من المال يقل قليلاً أو يزيد قليلاً عن مائتين وخمسين ألف قرش، فهمنا ذلك من كلام ورد في إحدى وقفيات الشيخ المذكور يقول فيه: " إن على كل ناظرٍ يتولى النظر على هذا الوقف بعد وفاة الواقف أن يحصر فاضل ريعه بعد صرف العمارات والترميمات والمرتبات والأموال الأميرية، ويخصم منه خُمْسَه في آخر كل سنة، ويشتري به عقاراً أو أطياناً، ويلحقه بذلك الوقف، ويكون داخلاً تحت حكمه وشرطه، وعلى الناظر القيام بذلك كل سنة متى كان خمس فاض الغلة السنوي لا ينقص عن خمسين ألف قرش من القروش الصاغ المصرية"(١) بل إن كلام الشيخ الذي نقلناه لك بنصه أفادنا فائدة أخرى، وهي أن أصول هذه الأوقاف كانت تتزايد من سنة إلى أخرى بفعل ما كان يضاف إليها كل حين وآخر مما كان يشتريه الناظر بما كان يعادل خمس غلتها ويضيفه إليها ويلحقه بها .

كل هذه الدلائل تشير إلى أن أسرة الشيخ إبراهيم باشا كانت تملك مقومات مادية عالية جعلتها لا تعجز عن مواجهة كلفة أعمالها الخيرية المتنوعة، والحق إنها لم تكن لتضنَّ بهذه الأموال ولا بغيرها على أعمال البر، فأنفقت عليها – على تنوعها – بسخاء مدفوعة في ذلك بعامل ديني كان واضحاً كل الوضوح في كيان هذه الأسرة .

(١) المصدر السابق، نفس الملف، حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية في وقف الشيخ أحمد سليمان باشا ابن المرحوم الشيخ سليمان باشا، بتاريخ ٣٠ شوال ١٣٢٤هـ / ١٦ ديسمبر ١٩٠٦م . ص: ٩٠٥ .

أسرة إبراهيم باشا والوقف الأهلي :

اهتمت أسرة إبراهيم باشا بالوقف الأهلي اهتماماً كبيراً يهدف للمحافظة على ممتلكاتها وضمان صيانة هذه الأصول وعدم ضياعها واندثارها عن طريق وقفها من جهة، ثم لضمان حياة كريمة لأفراد هذه الأسرة من خلال ما تدره هذه الأوقاف من جهة أخرى .

وقد قصروا حق الانتفاع بريع هذه الأوقاف على أولادهم الذكور خاصة دون الإناث، بالسوية بينهم ينتفعون به غلة واستغلالاً بوجوه الانتفاعات الشرعية، بحيث يشترك فيه الواحد والمتعدد، ثم من بعده على أولاد أولادهم الذكور، ثم على نسلهم وعقبهم، تحجب الطبقة العليا دائماً الطبقة السفلى من نفسها لا من غيرها، بحيث يحجب كل أصلٍ فرعه دون فرع غيره، يستقل به الواحد منهم عند الانفراد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع. يتداولون ذلك فيما بينهن طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل. فإذا انعدم الأولاد الذكور كانت غلة أوقافهم لبناتهم من صلبهم بالسوية بينهم، ثم لبنات أولادهم الذكور يتداولنه فيما بينهم كما ذكر، فإذا انقرض جميعاً وأبادهن الموت عن آخرهن كانت أوقافهم وقفاً صحيحاً شرعياً على من يوجد من أولاد البطون، ثم على عتقاء الواقفين، فإذا انعدم الجميع آلت أوقافهم إلى أغراض الخير، واستحالت إلى أوقاف خيرية.

ولا يعني تفضيلهم لذريتهم الذكور في التمتع بخيرات أوقافهم أنهم حرموا نساءهم من أن تمسهم النعماء، فقد كان للمرأة – زوجاً وبنتاً – قدر معلوم من غلة هذه الأوقاف يصون لها كرامتها؛ فقد شرط إبراهيم باشا أن يصرف لزوجته من ريع وقفه في كل عام خمسة وعشرون ريالاً فرانسه، كما ضمن لها السكنى في منزله الموقوف ما دامت لم تتزوج، وإن تضررت من السكن في هذا المنزل من جراء أفعال الناظر أو أحدٍ من ذريته أُجْبر الناظر على إسكانها في بيتٍ آخر، على أن يخصم من استحقاق الناظر لصالح

الزوجة قدر أجرة سكنها[١].

كما شرط إبراهيم باشا لكل بنتٍ من بنات صلبه بعد موته خمسين ريالاً فرانسه إن كانت متزوجة، وإلا فمائة، والسكن مضمون لها إن كانت عزباء، وإن تضررت من الناظر أو أحدٍ من ذريته فالعقاب له بخصم أجرة سكنها من استحقاقه لصالحها. كما شرط لكل بنتٍ من بنات أولاده الذكور بعد موت أبيها خمسة وعشرين ريالاً فرانسه، ولكل بنت من بنات أولاد أولاده الذكور اثني عشر ريالاً فرانسه، ولكن بنت من بنات أولاد أولاد أولاده الذكور ستة ريالات من النوع المذكور، على أن يستمر العمل بمنح هذا المبلغ الأخير لمن سَفُل بعد ذلك من الطبقات[٢].

وأراد إبراهيم باشا أن يضفي على فرضه لبناته وبنات أولاده حصانة تعصمه من أي تغيير قد يطرأ عليه في قادم الأزمان، فأعطى لابنه سليمان حق التنظر على وقفه من بعده، ومنحه حق الإخراج والإدخال والزيادة والنقصان والإعطاء والحرمان لكن في غير ما عينه إبراهيم لبناته ومن بعدهن، فليس لسليمان الانتقاص منهن ولا حرمانهن ولا التصرف فيه بغير ما عينه إبراهيم باشا [٣]، وقد صار ذلك شرطاً ملزماً لكل من تولى نظارة أوقاف إبراهيم باشا بعد سليمان [٤] .

وشرط محمود بن سليمان أن يصرف من ريع وقفه لزوجته خدوجه

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٧١٨٦ وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ إبراهيم بن الشيخ عبد الله باشا، بتاريخ غرة محرم ١٢٤٠هـ / ٢٦ أغسطس ١٨٢٤م . ص: ٢٩ .

(٢) المصدر السابق، نفسه .

(٣) المصدر السابق، ص: ٣١ .

(٤) المصدر السابق، نفس الملف، تقرير من محكمة إسكندرية الشرعية بتنظير الشيخ أحمد باشا ابن الشيخ سليمان باشا على وقفي الشيخ إبراهيم باشا وسليمان باشا، بتاريخ ٢٣ صفر ١٣٢٦هـ / ١٤ مارس ١٩٠٨م . ص: ٣٣ .

بنت السيد سليم بعد وفاته في كل عام ستون جنيهاً مصرياً، ولكل زوجة غيرها يموت عنها وهي على ذمته ستة وثلاثون جنيهاً، وذلك في مدة حياتهن ما دمن لم يتزوجن، فإن متن أو تزوجن انقطع ذلك المفروض لهن من غلة الوقف(١).

وفي نفس الوقت كانت كل بنت من بنات صلبه تحصل – بعد وفاة والدها – على ستين جنيهاً سنوياً كذلك من ريع وقفه مدة حياتها، وكانت كل بنت من بنات أولاده تحصل على جنيهين في كل شهر (أربعة وعشرون جنيهاً سنوياً) وكل بنت من بنات أولاد أولاده على مائة قرش كل شهر (اثنا عشر جنيهاً سنوياً) وعلى أن تحصل كل بنت في الطبقات الأدنى على نفس القدر شريطة أن يستمر ذلك الصرف مدة حياتهن، وفي حالة وفاة آبائهن(٢).

والقاصرات من بنات الواقفين ممن لم يرثن من الأموال ما يكفي لتجهيزهن عند القران فمخصص كل واحدة منهن من ريع الوقف، ثلاثمائة جنيه لجهازها، يدفعها لها الناظر دفعة واحدة، أو يحجز لها منه قسطاً كل عام بحسب ما يراه المستحقون حتى لا يقع عليهم الضرر في حالة دفعه جملة واحدة، وإذا ماتت قبل الزواج ينصرف ما هو مخصص لها على جنازتها أسوة بما هو معمولٌ لأمثالها في الثغر (٣) .

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢١، وثيقة محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا، بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٩هـ ١٣ مارس ١٨٩٢م . ص: ٩٥٠ .

(٢) المصدر السابق، نفسه .

(٣) المصدر السابق، نفسه .

والشيخ أحمد بن سليمان متفق مع أخيه تمام الاتفاق في عطاياه لزوجته وبنات صلبه وبنات أولاده ومن سَفُلْنَ منهن [١]، مع التمسك بذات الشروط والمعايير والمحاذير التي سبقه إليها أخوه محمود . ولكن أحمد كان كثير التغيير والتبديل في أوقافه؛ فقد أدخل في عام ١٩٠١م / ١٣١٨هـ تغييراً على حجة وقفه خفض بمقتضاه ما كان مخصصاً لزوجته من ريع الوقف سنوياً بمقدار الربع فجعله خمسة وأربعين جنيهاً، كما ألغى ما كان مقرراً صرفه لكل زوجة غيرها يموت عنها وهي على ذمته، ووجه ما توفر بمقتضى هذه التغيير لأعمال الخير [٢] . ثم عاد في عام ١٩٠٤م / ١٣٢٢هـ وأجرى تغييراً آخر ميز بمقتضاه بنته خديجة عن سائر أخواتها بدخلٍ إضافي سنوي قدره ستة آلاف قرش ليضاعف بذلك نصيبها من ريع الوقف مقارنة بأخواتها، كما حرم بنت ولده آمنة بنت عبد اللطيف من كل خير يأتيها من ريع أوقافه بالمرة [٣].

أما التغيير الأخير فقد أجرى عام ١٩٠٦م / ١٣٢٤هـ وبمقتضاه عاد الشيخ أحمد إلى سيرته الأولى مع زوجته، فرفع مخصصها السنوي من خمسة

---

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢٠، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا، بتاريخ ١١ شعبان ١٣٠٩هـ / ١ مارس ١٨٩٢م . ص: ٨٩١ . وكذلك: حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية في وقف الشيخ أحمد سليمان باشا ابن المرحوم الشيخ سليمان باشا، بتاريخ ٣٠ شوال ١٣٢٤هـ / ١٦ ديسمبر ١٩٠٦م . ص: ٩٠٧ .

(٢) المصدر السابق، نفس الملف، حجة تغيير محرر من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا لجهة وقفه، بتاريخ ١٧ شوال ١٣١٨هـ / ٧ فبراير ١٩٠١م . ص: ٩٠١، ٩٠٢ .

(٣) المصدر السابق، نفس الملف، حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا لجهة وقفه، بتاريخ ٢٠ شعبان ١٣٢٢هـ / ٢٩ أكتوبر ١٩٠٤م . ص: ٩١٠ .

وأربعين جنيهاً إلى ستين جنيهاً، ورفع نصيب بناته إلى مائة وثمانين جنيهاً سنوياً، ونصيب بنات أولاده إلى ست وثلاثين جنيها سنوياً، ونصيب بنات أولاد أولاده إلى ثمانية عشر جنيهاً سنوياً، ومثل ذلك كل بنتٍ أدلت إليه بذكورٍ خُلَّصٍ من الطبقة الرابعة فما دونها، ما دمن جميعهن على قيد الحياة، ولم يتزوجن، وكان ذلك بعد وفاة آبائهن، ولم يفت الشيخ أحمد – كعادته – أن يؤكد في هذا التغيير كما فعل في سابقه على حرمان آمنة بنت عبد اللطيف وذريتها من بعدها(١).

واتفق الشيخ محمود وأخوه على أنه إذا ثبت بالبينة العادلة تناقص غلة الوقف عن حالتها المعتادة في سنة من السنوات نتيجة للركود العام وعدم الرواج فينتقص من كل مصرف من مصارف الوقف بنسبة ما نقص من غلته، ما عدا ما شرط فيها لبنات الواقفين من صلبهم مما هو مقررٌ لجهازهن فإنه لا ينقص منه شيء، بل يدفع كاملاً (٢) .

وإذا كانت عناية أسرة الشيخ إبراهيم باشا بالمرأة واضحة كل الوضوح فيما أوردناه لك من مثل فيما سبق، فقد كانت عنايتهم بالمرضى والعجزة والمقعدين من أفراد الأسرة وعتقائها أتم وأوفى، فقد أوصى إبراهيم باشا بأن من كان من ذريته – في أي طبقة – ذو زمانه أو مرض أو عجزٍ يمنعه من الكسب، أو كان مقعداً – وهو مستحق للوقف – فله حصتان من ريع الوقف، وله كذلك من الطعام المرتب ما لأحد المجاورين في مسجده الجامع، كما

(١) المصدر السابق، نفس الملف، حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية في وقف الشيخ أحمد سليمان باشا ابن المرحوم الشيخ سليمان باشا، بتاريخ ٣٠ شوال ١٣٢٤هـ / ١٦ ديسمبر ١٩٠٦م . ص: ٩٠٤، ٩٠٧ .

(٢) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢١، وقفية محررة بين محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا، بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٣ مارس ١٨٩٢م . ص: ٩٥٢ . وكذلك: ملف رقم ٥٧٢٠، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا، بتاريخ ١١ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٠ مارس ١٨٩٢م . ص: ٨٩٣ .

يصرف في علاجه ما يليق به من الريع أيضاً، فإن شفي من مرضه وعادت له صحته كانت له حصة واحدة كغيره من المستحقين [١] .

وعامل الشيخ محمود والشيخ أحمد ابنا سليمان كلاً من المعتوه والقاصر من ذرية الأسرة معاملة خاصة كفلت لهما المحافظة على حقوقهما كاملة من ريع الوقف، فمتى كان هناك معتوه معروف بين الناس بإساءة التصرف يصبح الناظر قيماً عليه، ينفق عليه وعلى من تلزم المعتوه نفقته من استحقاقه المخصص له، من مأكل وملبس ومعالجة كأمثاله، وإذا كان للمعتوه أولادٌ ذكور وإناث فعلى الناظر أن يجهز البنات ويزوج الذكور من حصة أبيهم، ثم يحتفظ له بالباقي إلى حين زوال ما به من العته أو الجنون أو كل مانع يمنعه من حسن التصرف . فإذا لم يشف يحصر الناظر ما تبقى له من استحقاقه كل ثلاث سنوات، ويشتري له به مستغلاً يكون وقفاً له وعلى ذريته من بعده[٢].

أما القاصر فيعامله الناظر معاملة المعتوه إلى حين بلوغ رشده، وإن كان للقاصر أخٌ رشيدٌ أو عاصبٌ أقرب له من الناظر كان هو القيم عليه دون الناظر إلى أن يتولى أمر نفسه[٣].

وسمح الشيخ إبراهيم لعتقائه أن يزرعواْ من أراضي الوقف ما يسد

---

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٧١٨٦، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ إبراهيم ابن الشيخ عبد الله باشا، بتاريخ غرة محرم ١٢٤٠هـ / ٢٦ أغسطس ١٨٢٤م . ص: ٣١، ٣٢ .

(٢) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢١، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا، بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٣ مارس ١٨٩٢م . ص: ٩٤٩، ٩٥٠ . وكذلك: ملف رقم ٥٧٢٠، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا، بتاريخ ٢١ محرم ١٣١٤هـ / ٢٢ ديسمبر ١٨٩٦م . ص: ٨٩٨ .

(٣) المصدر السابق، ملف رقم ٧١٨٦، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ إبراهيم بن الشيخ عبد الله باشا، بتاريخ غرة محرم ١٢٤٠هـ / أغسطس ١٨٢٤م . ص: ٣٠ .

حاجتهم من دون دفع مقابل، ومن لم يكن منهم مزارعاً أعطى من ريع الوقف في كل سنة أردبان [١] من القمح وألفا نصف فضة، ومن كان منهم ذو زمانه أو مرضٍ يمنعه من الكسب والعمل أعطى له ما ذُكِر مع مرتبٍ من الطعام مثل ما لأحد المجاورين في المسجد الجامع [٢] .

وهم لا ينسون نصيبهم من خيرات أوقافهم سواء في حياتهم أو بعد مماتهم، بل رتبوا من ريع وقفهم صدقات جارية على الأموات من أسلافهم، فقد شرط الشيخ محمود أن يعيَن أربعة من حفظة القرآن الكريم ليقرأوا القرآن بضريح والده وجده وابن أخيه الشيخ محمد إدريس الكائن بباب سدرة، وكذلك بضريح والدته الكائن بجهة عامود السواري، بحيث يختمونه مرة في كل شهر، ويهبون ثواب ذلك لروح الواقف ووالديه وإخوته وولده وفروعه وأقاربه . وفي شهر رمضان يختمونه مرة كل أربعة أيام، ويحصل كل واحد منهم في مقابلة ذلك على خمسة عشر قرشاً شهرياً تزاد إلى أربعين في شهر رمضان[٣].

ويفعل الشيخ أحمد مثل أخيه، ولكن لتغير الأزمان يَرْفعُ المقابل لهؤلاء الحفظة إلى ستين قرشاً في رمضان وإلى عشرين فيما سواه[٤].

---

(١) الإردب، وجمعه " أرادب " مكيال ضخم يستعمل لتقدير الحبوب، ويزن مائة وخمسين كيلو جراماً .
انظر: " المنجد في اللغة العربية المعاصرة " طبعة: دار المشرق، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م . ص: ١٨ . مادة: " إردب " .

(٢) وزارة الأوقاف، إدارة الأوقاف والمحاسبة، قسم الحجج والسجلات ، ملفات التولية، ملف رقم ٧١٨٦، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ إبراهيم بن الشيخ عبد الله باشا، بتاريخ غرة محرم ١٢٤٠هـ / ٢٦ أغسطس ١٨٢٤م . ص: ٣١.

(٣) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢١، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٣ مارس ١٨٩٢م . ص: ٩٥٠ .

(٤) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢٠، حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية في وقف الشيخ أحمد سليمان باشا ابن المرحوم الشيخ سليمان باشا بتاريخ ٣٠ شوال ١٣٢٤هـ / ١٦ ديسمبر ١٩٠٦م . ص: ٩٠٧ .

كما خصص كل منهما مبلغ ثلاثمائة جنيه من ريع الوقف تصرف مائة منها في تجهيز الجنازة وعمل " إسقاطٍ " [١] على المنهج الشرعي بحضورِ جمع من المسلمين المعروفين بالصلاح والتقوى، ثم يصرف الباقي في أعمال البر من قراءة القرآن الكريم وإخراج الصدقات وتوزيع الطعام وما إلى ذلك، على أن يكون ذلك بصفة خاصة في الأعياد والمناسبات الدينية المختلفة . كما يضبط يوم الوفاة وفي مثله من كل عام يجتمع خمسة وعشرون من طلبة العلم بمسجد الشيخ إبراهيم باشا ويقرأون عتاقة صمدية [٢] ويختمون القرآن الكريم، على أن يصرف لهم ستة جنيهات مصرية من وقف الشيخ محمود باشا، وعشرة جنيهات من وقف الشيخ أحمد باشا[٣].

إدارة أوقاف أسرة الشيخ إبراهيم باشا :

وأول ما يلاحظ – بخصوص هذا الأمر – هو أنهم قد حرصواْ جميعاً

---

(١) الإسقاط: له معان لغوية وفقهية متعددة، أقربها إلى هذا الذي نحن بصدده الآن ما يقول إنه: إسقاط صاحب الحق حقه عن المستحق له، والمديون بإبراء ذمته وإسقاط ما عليه من الدين والعفو عنه، وهو بهذا المعنى مستحب، قال تعالى: { وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى } فهو مدعاة لمظنة العفو والمغفرة عن العبد .
انظر : الشبكة الدولية للمعلومات، موقع: www . wikifeqh . ir
زيارة للموقع المذكور بتاريخ ٢٦ / ٨ / ٢٠١٩م، الساعة .. ١٢ ص .

(٢) العتاقة: تعبير متعارف عليه يقوم على قراءة سورة " الإخلاص " رجاء أن يعتق الله بها من النار من قرئت له من الأموات .
انظر : الشبكة الدولية للمعلومات، موقع: www . islamonline . net
زيارة للموقع المذكور بتاريخ ٢٦ / ٨ / ٢٠١٩م . الساعة ٠٥ ١٢ ص .

(٣) وزارة الأوقاف، إدارة الأوقاف والمحاسبة، قسم الحجج والسجلات، ملفات التولية، ملف رقم ٥٧٢١، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا، بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٣ مارس ١٨٩٢م . ص: ٩٥٠، ٩٥١ . وكذلك: ملف رقم ٥٧٢٠، حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية في وقف الشيخ أحمد سليمان باشا ابن المرحوم الشيخ سليمان باشا، بتاريخ ٣٠ شوال ١٣٢٤هـ / ١٦ ديسمبر ١٩٠٦م . ص: ٩٠٧ .

على أن تكون أصول أوقافهم مصونة من الإهمال والضياع، بعيدة عن الخراب والاندثار، فاتفقوا على أن أول ما يصرف من غلة الوقف يكون في عمارة أصله وترميمه وما فيه البقاء والدوام لعينه ومنفعته ولو صرف في ذلك جميع غلته، ومنعواْ إجراء أية تعديلات في أصول الأوقاف ومعالمها إلا أن يكون ذلك من أجل منفعة الوقف والرغبة في زيادة غلته ورفع دخله ورواجه، شريطة عدم الإضرار بأصوله ومنع حصول خلل فيه، باستشارة أحد أصحاب الخبرة في ذلك بما يحقق المصلحة والمنفعة للأوقاف [١] .

وقد أخذواْ على نظار الأوقاف الضمانات الأكيدة التي تُلْزِمُهُم بإدارة أصول الأوقاف إدارة حسنة تضمن لها البقاء والدوام، فاشترطوا على من كان ناظراً على أوقافهم ألا يؤجر أصول أوقافهم " لشرير ولا مماطل ولا لمفلسٍ ولا لمفسدٍ في الوقف أو متلفٍ لشيءٍ من منافعه، ولا يؤجره المدة الطويلة ... ولا يجعل على الوقف غاروقة [٢] أو يَدَكَاً [٣] .... فإن فرط الناظر وفعل شيئاً من ذلك وأسرف في دينه ودنياه؛ كان عمله فاسداً، وكان معزولاً من النظر قبل

---

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢١، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٣ مارس ١٨٩٢م . ص: ٩٥١ .

(٢) الغاروقة: نوع من الرهن يحوّل بموجبه مدين إلى دائنه حيازة عقار أو أرض ليستثمرها إلى حين وفاء الدين ؛ ويقتضي رهن الغاروقة، تسليم العين للدائن ضماناً لاستغلالها وليس له بيعها أو الاستيلاء عليها .

راجع: أحمد مختار عبد الحميد: " معجم اللغة العربية المعاصرة " طبعة: عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م، جـ٢، ص: ١٦١٢، مادة: (غ . ر . ق) . وكذلك: حمدي الوكيل: " ملكية الأراضي الزراعية في مصر " ص: ٣٦٨.

(٣) اليدك أو الجَدَك: النوع الثابت في عقارات الوقف، والذي لا يمكن نقله من مكان، ولا يمكن تحويله .

انظر: أحمد مختار عبد الحميد: " معجم اللغة العربية المعاصرة " جـ١، ص: ٣٤٩، مادة (ج . د . ك) .

ذلك بخمسة عشر يوماً ... ويكفي في تحقيق خيانته أو إسرافه كون ذلك معروفاً عند الناس، فيكون معزولاً بذلك وإن لم يُرْفَع النظر للقاضي ... وإن تصرف في الريع بغير مصلحة كان تصرفه لاغياً، وحوسب على ما استغله وسرقه مدة فساده ... ويعاقب بحرمانه من حصته في الوقت سنةً كاملةً تأديباً له، مالم تظهر توبته ... وكذلك يعزل الناظر إذا فرط في شروط الوقف وأعان على ظلمٍ فيه أو فساد، أو منع حقاً من الحقوق اللازمة " (١) .

وزاد الشيخ محمود باشا نظار الوقف شرطاً آخر على هذه الشروط، وهو ألا يؤجروه، لذى شوكة يضر بالوقف (٢) . كما زادهم أخوه أحمد باشا شرطاً آخر وهو: " أن يأخذوا الضمانات الكافية على مستأجري أماكن الوقف بحسب ما تقتضيه المصلحة " (٣) .

وعلى الرغم من هذه الاشتراطات القوية التي كبَّل بها الواقفون من أسرة الشيخ إبراهيم باشا من يتولى بعدهم النظارة على أوقافهم إلا إنهم – ومما يدعو إلى الدهشة – قد عانوا هم أنفسهم من متاعب المستأجرين لأعيان أوقافهم؛ فالشيخ سليمان باشا ابن إبراهيم قد رفع دعوى أمام ما يسمى بالمجلس العلمي بديوان داوري الإسكندرية يختصم فيها جرجس الشامي الذي استأجر بيتاً من طابقين يقع أعلى وكالة إبراهيم باشا، والتي هي من أعيان وقف والده،

(١) وزارة الأوقاف، إدارة الأوقاف والمحاسبة، قسم الحجج والسجلات، ملفات التولية، ملف رقم ٧١٨٦، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ إبراهيم ابن الشيخ عبد الله باشا، بتاريخ غرة محرم ١٢٤٠هـ / ٢٦ أغسطس ١٨٢٤م . ص: ٣١.

(٢) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢١، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا، بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٣ مارس ١٨٩٢م . ص: ٩٥١ .

(٣) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢٠، حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية في وقف الشيخ أحمد سليمان باشا ابن المرحوم الشيخ سليمان باشا، بتاريخ ٣٠ شوال ١٣٢٤هـ ديسمبر ١٩٠٦م .

مطالباً إياه بإخلاء البيت بدعوى عدم الالتزام بما هو متفقٌ عليه بينهما، " ولتعنته وإضرار سكناه بالوقف الضرر البين الواضح، وتخريبه للبيت التخريب الفاضح " ورفضه زيادة الأجرة حتى تبلغ قيمة المثل . وبعد أن أدلى كل منهما بحججه أبرز الشيخ سليمان فتوى من علماء القاهرة تقضي بإخراج الساكن من البيت المذكور طالما أن المستأجر يلحق الضرر بالمكان، ويرفض دفع أجرة المثل، وقد صدر بالفعل حكم المجلس بإخراج المستأجر المذكور من البيت، وإلزامه بدفع ما تأخر عليه من أجرة [١] . وربما كانت هذه التجارب المريرة مع مستأجري أعيان الوقف هي التي دفعت آل إبراهيم إلى هذا التشدد .

وقد وضعواْ نظاماً دقيقاً مفصلاً [٢] لاختيار من يكون ناظراً على أوقافهم من ذريتهم، وذلك حسماً لأسباب النزاع والخلاف بينهم حول هذه المسألة فيما بعد، فبدأواْ بجعل النظارة في أشخاص الواقفين، ثم في أبنائهم من بعدهم، ثم لمن يكون أشد صلاحاً لدينه وماله غير مبددٍ ولا مسرفٍ من أهل الاستحقاق في كل طبقة، فإذا آل الوقف إلى أغراض الخير كان النظر لأعلم

(١) محمد علي عبد الحفيظ: " المصالح والمجالس المنوطة بالمباني وقضاياها بمدينة الإسكندرية في عهد محمد علي في ضوء أرشيف دار الوثائق القومية بالقاهرة " مجلة " الروزنامه " العدد الرابع ٢٠٠٦م . ص: ٤٣٦ . وهذا المجلس تأسس في عهد محمد علي، وهو في عمله مكملٌ لعمل المحكمة الشرعية ؛ حيث كان ينظر في القضايا الشرعية الصعبة والمعقدة والبالغة الأهمية التي تحيلها عليه المحكمة الشرعية، سواء أكانت الصعوبة تكمن في جوهر الدعوى أو في معاندة المترافعين، أو التي يكون الوجهاء وكبار رجال الحكومة طرفاً فيها، أو التي يتخاصم أصحابها مباشرة أمام المجلس .
راجع: المصدر السابق، ص: ٤٣٥ .

(٢) وازارة الأوقاف، إدارة الأوقاف والمحاسبة، قسم الحجج والسجلات، ملفات التولية، ملف رقم ٥٧٢–، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا، بتاريخ ١١ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٠ مارس ١٨٩٢م ص: ٨٩٠ وما بعدها، وهذا على سبيل المثال .

رجلٍ من العلماء المدرسين بمسجد الشيخ إبراهيم باشا، ثم لأتقى رجلٍ في الثغر (١).

وحرصواْ جميعاً على ألا تكون هناك ولاية للدولة أيا كان مصدرها وأيا كان شكلها ولونها على أوقافهم، فباعدوا بينها وبين تدخل الحكومة سواء فيما يتعلق بمسألة اختيار النظار على الوقف أو فيما يتعلق بإدارة الوقف . فالنسبة للمسألة الأولى فقد أكد الشيخ محمود والشيخ أحمد أن أوقافهم هذه لا يتولى نظرها أجنبيٌّ ولا حاكم ولا يتداخل فيها ديوان الأوقاف بوجه من الوجوه ما دام أحدٌ من أهل الاستحقاق من أي طبقة موجوداً على قيد الحياة، وإذا حدث وخالف القاضي الشرعي وقتذاك شروط الواقفين "وراعى أغراض أهل السياسة والتداخل" وعين ناظراً أجنبياً بالمخالفة للشروط كان معزولاً هذا المعيَّن، وتكون جميع تصرفاته لاغية، ولو عاد منفعة ذلك على الوقف .

وبديلاً عن ذلك يجتمع عشرة أشخاص من جماعة المسلمين من أهل الديانة والتقوى والعقل "ممن لم يكن لهم تداخلٌ مع الحكام" ولا أغراض لهم تضر بمصالح الوقف أو بالمستحقين، ويختارون شخصين معروفين بالعفة والصلاح والاستقامة في الدين، فيكونان ناظرين، ويكون تصرفهما هو

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٧١٨٦، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ إبراهيم ابن الشيخ عبد الله باشا، بتاريخ غرة محرم ١٢٤٠هـ / ٢٦ أغسطس ١٨٢٤م . ص: ٣٠ . وكذلك: تقرير من محكمة إسكندرية الشرعية بتنظير الشيخ أحمد باشا ابن الشيخ سليمان باشا على وقفي الشيخ إبراهيم باشا والشيخ سليمان باشا، بتاريخ ٢٣ صفر ١٣٢٦هـ / ١٤ مارس ١٩٠٨م . ص: ٣٣ . وكذلك: تقرير من محكمة إسكندرية الشرعية بتنظير كل من الشيخ محمد سعيد باشا والشيخ عبد الحميد بن أحمد باشا على وقفي المرحوم الشيخ إبراهيم باشا والشيخ سليمان باشا، وتعيين محمد علي أفندي نجل المرحوم الشيخ محمد باشا مشرفاً عليهما، بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٣٢٦هـ / ٢٩ ديسمبر ١٩٠٨م . ص: ٣٦ .

المعتمد[١].

أما بالنسبة للمسالة الثانية وهي المتعلقة بإبعاد الدولة عن إدارة أصول الوقف فقد أكد الشيخ أحمد باشا أنه في حالة خرابٍ أصلٍ ما من أعيان وقفه، واحتياج الحال إلى استبداله؛ فللناظر أن يستبدله بالدراهم أو بالعقار من دون وقوع غبن على الوقف، شرط أن يكون ذلك باتفاقه مع عشرة من المسلمين الموثوق بهم ومن دون أي دخِل للحاكم الشرعي في عملية الاستبدال [٢] .

على أن ذلك لا يعني أن أسرة الشيخ إبراهيم باشا كانت تنافر الحكومة القائمة وتناصبها العداء؛ بل كل ما في الأمر أنهم أرادوا أن يباعدوا بين أوقافهم وتقلبات السياسة، وأن يجعلوها بمنأى عن توجهات ذوي المصالح التي تكون متضاربة ومتعارضة في كثير من الأحيان، عسى أن يضمن ذلك البعاد وتحقق تلك العزلة لأوقافهم الاستمرار والدوام . وليس أدل على هذا الكلام الذي نقول من أن أفراد هذه الأسرة كانوا أحرص الناس على دفع الأموال الأميرية والمستحقات الحكومية في مواعيدها المقررة؛ ولطالما وصواْ بذلك نظار أوقافهم من بعدهم [٣]، كما كانوا أشد حرصاً على الاستجابة للتوجيهات الحكومية والخضوع للأوامر واللوائح والقوانين التي وضعها رجال الإدارة؛ مثل

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢١، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا، بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٣ مارس ١٨٩٢م . ص: ٩٤٩ . وكذلك: ملف رقم ٥٧٢٠، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا، بتاريخ ٢١ محرم ١٣١٤هـ / ٢٢ ديسمبر ١٨٩٦م . ص: ٨٩٨ .

(٢) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢٠، حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية في وقف الشيخ أحمد سليمان باشا ابن المرحوم الشيخ سليمان باشا، بتاريخ ٣٠ شوال ١٣٢٤هـ / ١٦ ديسمبر ١٩٠٦م . ص: ٩٠٨ .

(٣) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢١، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا، بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٣ مارس ١٨٩٢م . ص: ٩٤٨ . وكذلك ملف رقم ٥٧٢٠، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا، بتاريخ ٢١ محرم ١٣١٤هـ / ٢٢ ديسمبر ١٨٩٦م . ص: ٨٩٧ .

اشتراطهم عدم البناء في الأراضي الموقوفة القريبة من شاطئ البحر إلا بعد الحصول على موافقة الجهة المسئولة عن بناء الاستحكامات والقلاع والحصون، كما نصحواْ بضرورة إبلاغ الحكومة متى اكتشفت آثار قديمة أثناء عملية البناء تطبيقاً للأوامر الصادرة في هذا الشأن (١) .

ثم أضافوا شروطاً أخرى في حالة البناء على أراض تابعة للوقف مثل: الالتزام بما يقرره مجلس التنظيم من قواعد عند استخراج رخص البناء، والامتثال للأوامر الصادرة من الحكومة بما في ذلك حق مصادرة الأراضي الموقوفة من أجل المنفعة العامة لعمل جسورٍ أو ترعٍ أو قناطر أو طرقات أو نحو ذلك في مقابل البدل أو القيمة (٢) .

ويذكر لهم كذلك حرصهم على مراعاة قواعد الصحة العامة، والرغبة في عدم الإضرار بالناس أو البيئة؛ فالشيخ أحمد بن سليمان يشير إلى ساقية في أرض مملوكة له من أعيان وقفه وتضم كذلك حمامين من أصول الوقف أيضاً، ويشترط في حق تلك الساقية تباعد أكنفة الحمامات وكل ما يفسد المياه عنها بمسافة عشرة أمتار، وضرورة جعل جدران الأكنفة سميكة ومتينة بحيث لا ينفد منها شيء، كما يُلْزِم الناظر بأن يتعهد بحفظ مجاري المياه وإصلاح ما يطرأ على جدرانها من الخلل إلى بعد ستة أمتار من حدود أرض الحمامين المذكورين (٣) .

لم يتبق لنا – أخيراً – سوى الحديث عن نظارة أوقاف هذه الأسرة، وأول ما يلاحظ بشأنها هو عدم حدوث نزاعات ملحوظة بين أبنائها حول هذه

---

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢٠، وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا، بتاريخ ١١ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٠ مارس ١٨٩٢م . ص: ٨٩٤ .

(٢) المصدر السابق، نفسه .

(٣) المصدر السابق، نفسه .

المسألة، وذلك نظراً للنظام الدقيق المفصل الذي وضعه الواقفون فيما يتعلق بأولوية التنظر على أوقافهم وترتيب ذلك بدقة محكمة . فسليمان تنظر على وقف أبيه إبراهيم لأنه كان ابنه الأوحد، والحق إن سليمان كان زاهداً في ريع وقف والده، فأبطل استحقاقه فيه واكتفى منه بالنظر والتحدث [١]، وبوفاة أبناء سليمان الواحد تلو الآخر انتقل النظر على وقف إبراهيم وسليمان إلى الشيخ أحمد بن سليمان "لانحسار النظر فيه وحده"[٢] ومن بعد أحمد تولى النظر محمد سعيد بن محمود باشا مشتركاً مع عبد الحميد بن أحمد باشا بعد أن "تحققت فيهما الأهلية واللياقة لأن يكونا ناظرين على الوقفين المذكورين"[٣] وذلك طبقاً للنظام الذي وضعه السلف منهم للخلف كي يسيرواْ بمقتضاه. ومحمد سعيد هذا جمع بين النظر على أوقاف أجداده إبراهيم وسليمان ووقف أبيه محمود، وهو الذي قدر له أن يخوض نزاعاً حول الوقف مع عمته زينب هانم بنت الشيخ إبراهيم بن سليمان بن إبراهيم باشا، واضطر بسبب هذا النزاع إلى أن يجري استبدالاً في أعيان الوقف بعد أن أمرت المحكمة ببيع جميع

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٧١٨٦، حجة ضم وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا لجهة وقف الشيخ إبراهيم باشا، بتاريخ أول محرم ١٢٦٠هـ / ٢٢ يناير ١٨٤٤م . ص: ٢٤ .

(٢) المصدر السابق، نفس الملف، تقرير من محكمة إسكندرية الشرعية، بتنظير الشيخ أحمد باشا ابن الشيخ سليمان باشا على وقفي الشيخ إبراهيم باشا والشيخ سليمان باشا، بتاريخ ٢٣ صفر ١٣٢٦هـ / ١٤ مارس ١٩٠٨م . ص: ٣٤ .

(٣) المصدر السابق، نفس الملف، تقرير من محكمة إسكندرية الشرعية بتنظير كل من الشيخ محمد سعيد باشا، والشيخ عبد الحميد أحمد باشا على وقفي المرحوم الشيخ إبراهيم باشا والشيخ سليمان باشا، وتعيين محمد علي أفندي نجل المرحوم الشيخ محمد باشا مشرفاً عليهما، بتاريخ ٥ ذو الحجة ١٣٢٦هـ / ٢٩ ديسمبر ١٩٠٨م . ص: ٣٧.

الأعيان المتنازع عليها [١] .

هذه السلاسة في تداول النظر على أوقاف هذه الأسرة بين أبنائها لم تكن لتحدث لولا ذلك النظام المحكم الذي وضعه الواقفون لترتيب أمر هذا النظر، وهذا على الرغم من أن الناظر على أوقاف أحمد باشا بمفردها كان يناله من ريع هذه الأوقاف مبلغاً لا بأس به من المال في كل عام؛ إذ كان يتقاضى نصف عشر الغلة السنوية بعد دفع الأموال الأميرية والعمارات [٢] . وإذا كنا قد ذكرنا قبلاً أن هذه الأوقاف كانت تدر ربحاً صافياً كل عام يقارب الألفين وخمسمائة جنيه مصري كان معنى ذلك أن الناظر عليها يتربح منها مائة وخمسة وعشرين جنيهاً سنوياً نظير إدارتها .

ولكن بصدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢م الخاص بإلغاء الأوقاف الأهلية لم تعد هناك رغبة ملحة لدى أبناء هذه الأسرة لتولي النظر على أوقاف أجدادهم؛ حتى رأينا صبحي عبد الحميد أحمد باشا يتنازل عن حقه في النظر على هذه الأوقاف لصالح عمه عبد اللطيف وابن عمه محمد نبيه بن محمد سعيد بعد أن اقتصر النظر على حصة الخيرات فقط [٣] .

ذلك ما كان من أمر أسرة الشيخ إبراهيم باشا ذات الأصول المغاربية

---

(١) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢١، حجة ضم وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمد سعيد باشا لجهة وقف والده الشيخ محمد سليمان باشا، بتاريخ ٨ شوال ١٣٣٧هـ / ٦ يوليو ١٩١٩م . ص: ٩٦٣، ٩٦٤ .

(٢) المصدر السابق، ملف رقم ٥٧٢٠، حجة تغيير من محكمة إسكندرية الشرعية في وقف الشيخ أحمد سليمان باشا ابن المرحوم الشيخ سليمان باشا، بتاريخ ٣٠ شوال ١٣٢٤هـ / ١٦ ديسمبر ١٩٠٦م . ص: ٩٠٦ .

(٣) المصدر السابق، ملف رقم ٧١٨٦، قرار من محكمة إسكندرية الشرعية بتنظير عبد اللطيف أحمد سليمان باشا ومحمد نبيه سعيد باشا على حصة الخيرات في وقفي الشيخ إبراهيم باشا ابن عبد الله، وسليمان باشا ابن إبراهيم، بتاريخ ١٥ صفر ١٣٧٢هـ / ٣ نوفمبر ١٩٥٢م . ص: ٤٠ .

كما روته الوثائق، وهي لا تكذب ولا تحابي، بل تعطيك الحقيقة مجردة من كل زيف، قدموا إلى مصر من المغرب كغيرهم من مئات الأسر المغربية التي وفدت إليها، فاستقروا حيث طاب لهم المقام، لم يكن ينظر إليهم على أنهم غرباء، ولم يشعروا هم بذلك، استفادوا كثيراً حيث تعلموا وتاجروا وباعوا واشتروا وربحوا وملكوا وأثروا واغتنوا . وأفادوا – كذلك – كثيراً حيث علموا وساعدوا وتصدقوا وأوقفوا . ظلمتهم المصادر والمراجع، فلم تشر إليهم إلا لماماً، ولم تذكر لهم فضلهم، ولم ترو تاريخهم كما فعلت مع غيرهم من بني جلدتهم، ولولا بضع أضابير قديمة محفوظة في أرشيف وزارة الأوقاف، محشورة حشراً في أرففها المتهالكة، ويكسوها تراب السنين، لكان قد طُوي نبأ هذه الأسرة إلى الأبد، رغم عطائها الذي لا يُنْكر؛ ويكفي أنها حملت لواء العلم الديني في الإسكندرية مدة طويلة، وجعلته شغلها الشاغل، فاهتمت به، وأنفقت عليه بسخاء، وبلادنا لم تعتد يوماً نكران الجميل، فها هو مجدهم نحييه، وها هو خبرهم نحكيه، وها هو تاريخهم نرويه . ويبقى السؤال: كم من أسرة شبيهة بأسرة الشيخ إبراهيم باشا كان لها يدٌ على مصر، وكان لمصر أيادٍ عليها ؟ والجواب يكمن في مزيدٍ من البحث والتنقيب في تلك الأوراق القديمة لعلها تبوح لنا بالمزيد من الأسرار .

الخاتمة

وفيها نؤكد على عدة حقائق، بعضها مسلمٌ به كحقائق تاريخية، وبعضها الآخر يمكن اعتباره نتائج خلصنا إليها من هذه الدراسة، ومن ذلك :

– تمتاز العلاقات بين مصر وجيرانها من دول المغرب العربي أجمع بالعمق والمتانة والأصالة منذ القدم؛ ولا غرو فقد جمعت بين سكان المنطقة رابطة العرق والدين واللغة في وقت واحد، وازدادت هذه الروابط قوة وصلابة في العصور الحديثة بعد أن خضعت جميعها لحكم واحد وهو الحكم العثماني، وتلاشت حينها الموانع السياسية بين هذه اللغة بعد أن تحققت لها وحدة سياسية إبان الحكم العثماني .

– وكان وقوع مصر على طريق الحج المغاربي عاملاً آخر من عوامل تقوية الروابط بينها وبين دول المغرب العربي؛ فقد بات على الحجاج المغاربة أن يمروا بمصر في طريقهم إلى الحج وبعد عودتهم منه، ولا شك أن عدداً من أهل المغرب العربي قد استطابوا الإقامة في مصر لفترة من الزمن قد تطول أو تقصر، كما أن بعضهم قد اختارها موطناً بديلاً لوطنه الأصلي لما وجده فيها من أسباب الرزق ورغد العيش، ومما لا شك فيه أيضاً أنه كان لوجود الأزهر الشريف في مصر أثره في تشجيع بعض المغاربة على الإقامة بها بغرض المجاورة فيه متعلِّمين ومعلِّمين، وقد آثر بعض هؤلاء العلماء العودة إلى ديارهم بعد أن غلبهم الحنين إليها، بينما اختار البعض الآخر أن يقضي ما تبقى له من عمره على أرض الكنانة بنشر العلم الذي تلقاه في معهدها الشريف .

– وتعد أسرة الشيخ إبراهيم أنموذجاً مثالياً لمن استوطنها من الأسرات ذات الأصول المغربية، ويبدو أن هذا الدافع الأخير الذي أشرنا إليه – وهو الرغبة في طلب العلم – كان هو ما حفز كبير هذه الأسر على ارتياد مصر والإقامة فيها، وإذا كانت إقامته لم تخل من منغصات فإنما كان مرد ذلك إلى

خلافات علمية لا إلى نظرة عدائية من قبل المجتمع للغرباء، فأي غربة هذه والدين واحد والجنس واحد واللغة واحدة .

– لم تشعر أسرة الشيخ إبراهيم باشا بالغربة مطلقاً في مصر، بل امتلكت حرية كاملة في الإقامة والتنقل والترحال والتعليم والتجارة وامتلاك العقارات والأراضي بما في ذلك السماح بشرائها من الحكومة ذاتها، وممارسة شتى أنواع النشاط الاقتصادي دون عوائق تمنع من ذلك .

– حققت الأسرة جرَّاء مزاولتها للأنشطة الاقتصادية في مصر ثروة كبيرة رفعتها إلى مصاف الأعيان في الثغر السكندري، وضمنت لأفرادها عيشة هانئة رغيدة، وانتقل هذا الثراء من جيلٍ إلى آخر من أجيال الأسرة بعد أن ضمنت لما تملكه من أصول البقاء والدوام عن طريق وقفها وقفاً أهلياً أو خيرياً .

– رغم حرص هذه الأسرة على الإشارة دائماً إلى أصولها المغاربية في أوراقها الرسمية واعتزازها بهذه الأصول، إلا أن ذلك لا يعني أنها عاشت بمعزلٍ عن المجتمع الذي تقيم فيه، بل اندمجت في هذا المجتمع فعاملته وصاهرته وخدمته وأفادت منه وأفادته من أوجه عدة فصلناه في هذا البحث .

– كان التعليم هو الشغل الشاغل لأفراد هذه الأسرة في أجيالها الثلاثة الأولى بصفة خاصة، فقد كانوا هم أنفسهم علماء متعمقين في علوم الشريعة، كما حرصواْ على نشر العلم الديني في الإسكندرية من خلال المساجد التي أنشأوها أو جددوها، ومن خلال ما أنفقوه من أموال في سبيل نشر هذا النوع من التعليم خلال ثلاثة أرباع القرن التاسع عشر، إلى أن تنبه الأزهر أخيراً إلى أهمية هذه المدينة وضرورة تواجده فيها لتنظيم أمور التعليم الديني هناك والإشراف على شؤونه، فكان أن أنشئت مشيخة علماء الإسكندرية لتؤدي الدور الذي كانت تقوم به هذه الأسرة هناك، مما كان له أثره في أفول نجمها إلى حدٍ كبير .

– لم يكن فضل هذه الأسرة على المجتمع السكندري مقصوراً على الجانب العلمي فقط، بل شمل جوانب خيرية أخرى مثل المحافظة على إقامة الشعائر الدينية، وبناء الأسبلة، وإعانة الفقراء المحتاجين، وكلها نشاطات تخدم هذا المجتمع .

– أدركت الأسرة أن الوقف بنوعيه – الخيري والأهلي – هو خير وسيلة للمحافظة على أصول ممتلكاتها بل وتنميتها، وضمان عيشة هانئة لذريتها، وموالاة الإنفاق على أنشطتها التعليمية والخيرية، فأكثرت منه وتوسعت فيه، وحرصت على بقاء أصول هذه الأوقاف مصونة وسليمة عن طريق إلزام النظار بتنفيذ كافة الشرائط وإتباع كل الوسائل التي تكفل تحقيق هذه الغاية .

وأخيراً، فإننا نوصي الباحثين بضرورة مواصلة التنقيب في وثائق الوقف المحفوظة في أرشيف وزارة الأوقاف قبل أن تنال منها عوامل الإهمال، لعلهم يوفقون في الكشف عن جوانب أخرى غامضة من تاريخنا الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والحضاري لما تتضمنه هذه الوثائق من معلومات قيمة قد تجلو غامضاً أو تكشف خفياً من تاريخنا التليد . كما نوصي المسئولين بضرورة توجيه اهتمام أكبر لهذه الوثائق، وإيجاد طريقة أنسب لحفظها بدلاً من تكديسها، ثم إتاحتها للباحثين للاطلاع عليها في مكان ملائم، وذلك انطلاقاً من حقهم في الحصول على المعلومات أساساً، ثم الحصول عليها في أجواء مناسبة بعد ذلك.

رب سدد الخطى وبارك المسعى

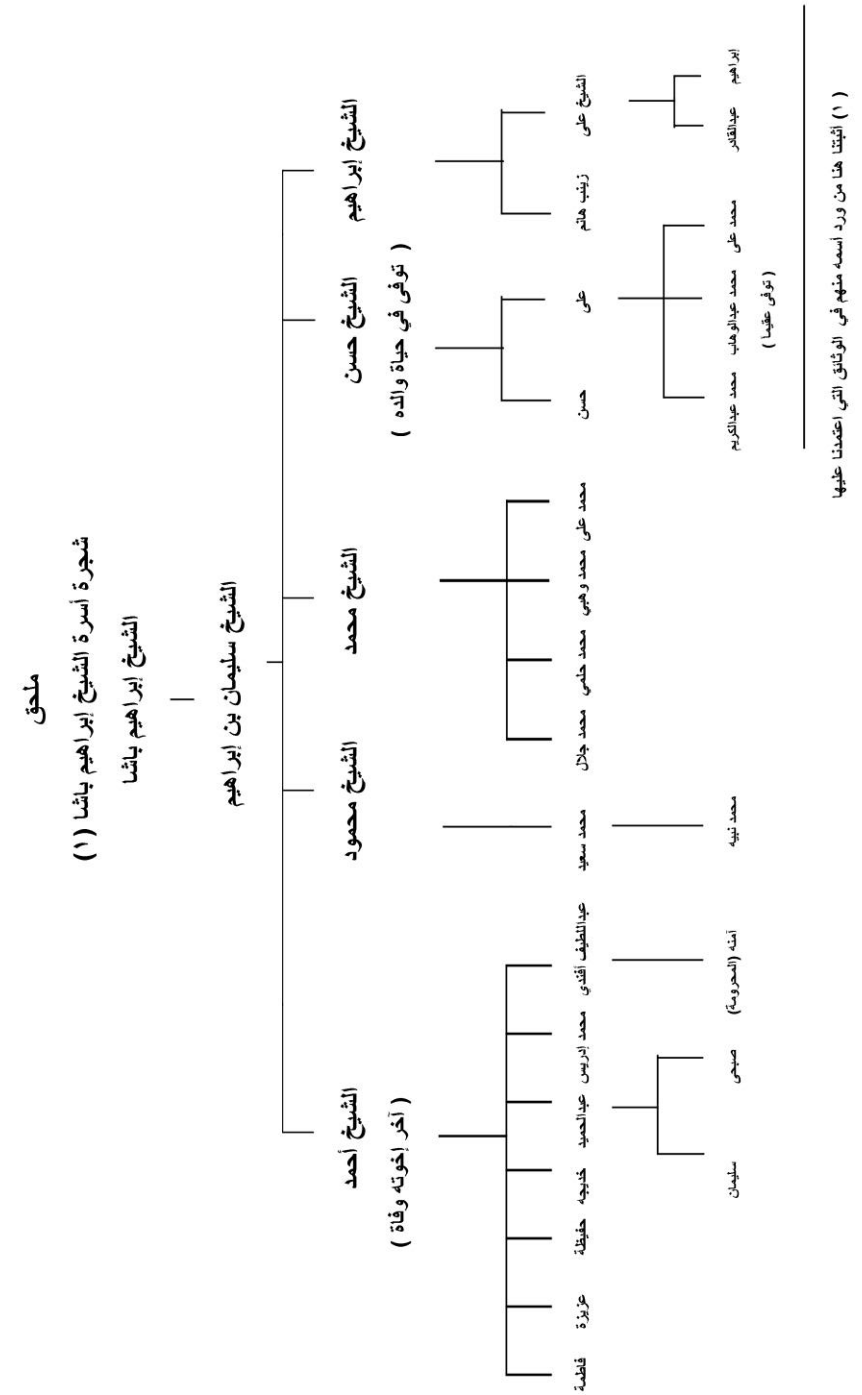
ملحق
شجرة أسرة الشيخ إبراهيم باشا (١)
الشيخ إبراهيم باشا
الشيخ سليمان بن إبراهيم
الشيخ أحمد
(آخر إخوته وفاة)
الشيخ محمود
الشيخ محمد
الشيخ حسن
(توفى في حياة والده)
الشيخ إبراهيم
فاطمة
عزيزة
حفيظة
خديجة
عبدالحميد
محمد إدريس
عبداللطيف أفندي
محمد سعيد
محمد جلال
محمد حلمي
محمد وهبي
محمد علي
حسن
علي
زينب هانم
الشيخ علي
سليمان
صبحي
آمنه (المحرومة)
محمد نبيه
إبراهيم
عبدالقادر
محمد عبدالكريم
محمد عبدالوهاب
محمد علي
(توفى عقبا)
(١) أثبتنا هنا من ورد اسمه منهم في الوثائق التي اعتمدنا عليها

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق :

❖ وثائق وزارة الأوقاف، إدارة الأوقاف والمحاسبة، قسم الحجج والسجلات، ملفات التولية .

* ملف رقم ٧١٨٦ إبراهيم بن عبد الله وولده سليمان

(١) وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ إبراهيم ابن الشيخ عبد الله باشا بتاريخ غرة محرم ١٢٤٠هـ / ٢٦ أغسطس ١٨٢٤م .

(٢) حجة ضم وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا لجهة وقف الشيخ إبراهيم باشا أول محرم ١٢٦٠هـ – ٢٢ يناير ١٨٤٤م.

(٣) وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا بتاريخ غرة ربيع الأول ١٢٥٣هـ / ٥ يونيو ١٨٣٧م .

(٤) تقرير من محكمة إسكندرية الشرعية بتنظير الشيخ أحمد باشا ابن الشيخ سليمان باشا على وقفي الشيخ إبراهيم باشا والشيخ سليمان باشا بتاريخ ٢٣ صفر ١٣٢٦هـ / ١٤ مارس ١٩٠٨م .

(٥) تقرير من محكمة إسكندرية الشرعية بتنظير كل من الشيخ محمد سعيد باشا نجل المرحوم الشيخ محمود باشا، والشيخ عبد الحميد بن أحمد باشا، على وقفي المرحوم الشيخ إبراهيم باشا والشيخ سليمان باشا، وتعيين محمد علي أفندي نجل المرحوم الشيخ محمد باشا مشرفاً عليها، بتاريخ ٥ ذو الحجة ١٣٢٦هـ / ٢٩ ديسمبر ١٩٠٨م .

(٦) قرار من محكمة الإسكندرية الابتدائية الشرعية بتنظير عبد اللطيف أحمد سليمان باشا، ومحمد نبيه سعيد باشا، على حصة الخيرات في وقفي الشيخ إبراهيم باشا ابن عبد الله، وسليمان باشا ابن إبراهيم بتاريخ ١٥ صفر ١٣٧٢هـ / ٣ نوفمبر ١٩٥٢م .

(٧) وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا بتاريخ أول محرم ١٢٦٠هـ / ٢٢ يناير ١٨٤٤م .

(٨) وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ سليمان باشا بتاريخ أول صفر ١٢٦٨هـ ٢٦ نوفمبر ١٨٥١م .

* ملف رقم ٥٧٢١ / ١ محمود سليمان باشا ونفيسة محمد مصيلحي .

(٩) وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٠١هـ / ٢٢ أغسطس ١٨٨٣م .

(١٠) وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل نفيسة بنت المرحوم محمد مصيلحي بتاريخ غاية شعبان ١٣٩٣هـ / ١٩ سبتمبر ١٨٧٦م .

(١١) قرار من محكمة إسكندرية الابتدائية الشرعية تنظير محمد نبيه أفندي على أوقاف مسجد سيدي عبد الرحمن القروي (الكائن بحارة المغاربة بالإسكندرية) بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٣٥٢هـ / ١٠ أبريل ١٩٣٤م .

(١٢) تقرير من محكمة إسكندرية الشرعية بتنظير الشيخ محمد سعيد باشا على مسجد سيدي عبد الرحمن القروي وما هو موقوف عليه بتاريخ ١٢ ذو القعدة ١٣٢٧هـ / ١٥ نوفمبر ١٩٠٩م .

* ملف رقم ٥٧٢١ محمود سليمان باشا .

(١٣) وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمود سليمان باشا بتاريخ ١٤ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٣ مارس ١٨٩٢م .

(١٤) حجة ضم وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ محمد سعيد باشا لجهة وقف والده الشيخ محمود سليمان باشا بتاريخ ٨ شوال ١٣٣٧هـ / ٦ يوليو ١٩١٩م .

* ملف رقم ٥٧٢٠ أحمد سليمان باشا .

(١٥) وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا بتاريخ ١١ شعبان ١٣٠٩هـ / ١٠ مارس ١٨٩٢م .

(١٦) وقفية محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا بتاريخ ٢١ محرم ١٣١٤هـ / ٢٢ ديسمبر ١٨٩٦م .

(١٧) حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا لجهة وقفه بتاريخ ١٧ شوال ١٣١٨هـ / ٧ فبراير ١٩٠١م .

(١٨) حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان باشا لجهة وقفه بتاريخ ٢٠ شعبان ١٣٢٢هـ / ٢٩ أكتوبر ١٩٠٤م .

(١٩) حجة تغيير محررة من محكمة إسكندرية الشرعية في وقف الشيخ أحمد سليمان باشا ابن المرحوم الشيخ سليمان باشا بتاريخ ٣٠ شوال ١٣٢٤هـ / ١٦ ديسمبر ١٩٠٦م .

(٢٠) وقفية وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد سليمان ابن المرحوم الشيخ سليمان باشا بتاريخ ٤ فبراير ١٩٠٧م / ٢١ ذو الحجة ١٣٢٤هـ .

(٢١) وقفية وإلحاق محررة من محكمة إسكندرية الشرعية من قبل الشيخ أحمد باشا ابن الشيخ سليمان باشا بتاريخ ٢١ ذو الحجة ١٣٢٤هـ / ٤ فبراير ١٩٠٧م .

ثانياً: المصادر [(١)] .

❖ ابن فرحون المالكي: (أبو إسحاق إبراهيم بن علي ت ٧٩٩هـ / ١٣٩٧م).
– " الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب " تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، طبعة: دار التراث، القاهرة، بدون تاريخ .

❖ القنوجي (صديق بن حسن ت ١٣٠٧هـ / ١٨٩٠م) .
– " أبجد العلوم والوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم " طبعة: دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٨م .

(١) رتبت هذه المصادر وفق أسماء مؤلفيها دون اعتبارٍ للشهرة أو الكني أو الألقاب .

❖ الكتاني (عبد الحي بن عبد الكبير ت ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م)

– " فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات " تحقيق: إحسان عباس، طبعة: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢م.

❖ البيطار (عبد الرازق البيطار ت ١٣٣٥هـ / ١٩٢١م) .

– " حلية البشر في تراجم وتاريخ القرن الثالث عشر " تحقيق: محمد بهجه البيطار، طبعة: دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

❖ الجبرتي: (عبد الرحمن بن حسن ت ١٢٤٠هـ / ١٨٢٥م) .

– " عجائب الآثار في التراجم والأخبار " .

طبعة: بولاق، القاهرة ١٢٩٧هـ / ١٨٨٠م .

طبعة: المطبعة العامرة الشرقية، القاهرة ١٣٢٢هـ / ١٩٠٤م .

طبعة: دار الجيل، بيروت، بدون تاريخ .

طبعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، تحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مهرجان القراءة للجميع، ٢٠٠٣هـ .

طبعة: القدس، تحقيق: شموئيل موريه، ٢٠١٣م .

❖ التجاني (عبد الله بن محمد ت ٧٢١هـ / ١٣٢١م) .

– " تقييد الرحلة " تحقيق: حسني حسن عبد الوهاب، المطبعة الرسمية، تونس، ١٣٧٨هـ / ١٩٥٨م .

❖ علي مبارك :

– " الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة " طبعة: مركز تحقيق التراث، دار الكتب والوثائق القومية ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، مصورة عن طبعة بولاق ١٣٠٥هـ .

❖ مخلوف: (محمد بن محمد بن مخلوف) :

– " شجرة النور الزكية في طبقات المالكية " القاهرة ١٣٤٩هـ .

❖ حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله القسطنيطني الرومي ت ١٠٦٧هـ / ١٦٥٧م)

– " كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون " طبعة: مكتبة المثنى، بغداد، بدون تاريخ .

ثالثاً: المراجع العربية والمعربة :

❖ إدوارد فنديك .

" اكتفاء القنوع بما هو مطبوع من أشهر التآليف العربية في المطابع الشرقية والغربية " مطبعة الهلال، القاهرة ١٣١٣هـ / ١٨٩٦م .

❖ الطاهر أحمد الزاوي:

– " معجم البلدان الليبية " مكتبة النور، طرابلس الغرب ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م.

❖ إلياس الأيوبي:

– " تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩ م " مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ٢٠١٣ م .

❖ حمدي الوكيل :

– " ملكية الأراضي الزراعية في مصر خلال القرن التاسع عشر " طبعة: الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٧م .

❖ خير الدين الزركلي :

– " الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين " طبعة: دار العلم للملايين، الطبعة الثانية عشرة، بيروت ١٩٩٧م

❖ رءوف عباس حامد، عاصم الدسوقي :

– " كبار الملاك والفلاحين في مصر ١٨٣٧ – ١٩٥٢م " دار قباء

للنشر، القاهرة ١٩٩٨م .

❖ عمر رضا كحالة :

– " معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية " طبعة: دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ .

❖ محمد الطنطاوي :

– " نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة " طبعة: مكتبة إحياء التراث العربي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م .

❖ محمد الهادي لعروقي، سمير بوريمه :

– " أطلس الجزائر والعالم " طبعة: دار الهدى، الجزائر، بدون تاريخ .

❖ محمد رمزي :

– " القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م " طبعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤م .

❖ محمد فريد وجدي :

– " دائرة معارف القرن العشرين " طبعة: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٧١م .

❖ هيلين آن ريفلين :

– " الاقتصاد والإدارة في مصر في القرن التاسع عشر " ترجمة: أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسيني، مطبعة: دار المعارف، القاهرة ١٩٦٨م

❖ يوسف إليان سركيس :

– " معجم المطبوعات العربية والمعربة " مطبعة سركيس، القاهرة ١٣٤٦هـ / ١٩٢٨م .

رابعاً: المعاجم:

❖ ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم ت ٧١١هـ / ١٣١١م) .

– " لسان العرب " طبعة: دار الحديث، القاهرة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م .

❖ مجمع اللغة العربية بالقاهرة :

– " المعجم الكبير " الطبعة الأولى، القاهرة ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .

– " المعجم الوسيط " طبعة: دار المعارف، القاهرة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

❖ أحمد مختار عبد الحميد :

– " معجم اللغة العربية المعاصرة " طبعة: عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م .

❖ دار المشرق :

– " المنجد في اللغة العربية المعاصرة " طبعة: دار المشرق، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م .

خامساً: الدراسات والبحوث :

❖ عبد الرحمن فهمي :

– " النقود المتداولة أيام الجبرتي " بحث منشور ضمن كتاب: " عبد الرحمن الجبرتي، دراسات وبحوث " ندوة أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، إشراف: أحمد عزت عبد الكريم، طبعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦م .

❖ محمد علي عبد الحفيظ :

– " المصالح والمجالس المنوطة بالمباني وقضاياها بمدينة الإسكندرية في عهد محمد علي في ضوء أرشيف دار الوثائق القومية بالقاهرة " بحث منشور في مجلة " الروزنامه " العدد الرابع ٢٠٠٦م .

سادساً: الدوريات :

(١) مجلة " الرسالة " عدد رقم (٣٣٨) بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١٣٥٨هـ / ٢٥ ديسمبر ١٩٣٩م .

(٢) مجلة " مكارم الأخلاق الإسلامية " السنة الرابعة، العد الثاني عشر، ذو الحجة ١٣٢٢هـ / فبراير ١٩٠٥م .

سابعاً: الشبكة الدولية للمعلومات :

(1) www . islam online . net

(2) www . wiki fekh . ir